No. 40538

Multilateral

International Convention on Maritime Liens and Mortgages, 1993. Geneva, 6 May 1993

Entry into force: *5 September 2004, in accordance with article 19 which reads as follows: (see following page)*

Authentic texts: *Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *ex officio, 5 September 2004*

Multilatéral

Convention internationale de 1993 sur les privilèges et hypothèques maritimes. Genève, 6 mai 1993

Entrée en vigueur : *5 septembre 2004, conformément à l'article 19 qui se lit comme suit : (voir la page suivante)*

Textes anthentiqnes : *arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol*

Enregistrement auprès dn Secrétariat des Nations Unies : *d'office, 5 septembre 2004*

Participant	**Ratification and Accession (a)**
Ecuador	16 Mar 2004 a
Estonia	7 Feb 2003 a
Monaco	28 Mar 1995 a
Nigeria	5 Mar 2004 a
Russian Federation	4 Mar 1999 a
Saint Vincent and the Grenadines	11 Mar 1997 a
Spain	7 Jun 2002 a
Syrian Arab Republic with declaration[1]	8 Oct 2003 a
Tunisia	2 Feb 1995
Ukraine	27 Feb 2003 a
Vanuatu	10 Aug 1999 a

Participant	**Ratification et Adhésion (a)**
Espagne	7 juin 2002 a
Estonie	7 févr 2003 a
Fédération de Russie	4 mars 1999 a
Monaco	28 mars 1995 a
Nigéria	5 mars 2004 a
République arabe syricnne avec déclaration[1]	8 oct 2003 a
Saint-Vincent-et-les Grenadines	11 mars 1997 a
Tunisie	2 févr 1995
Ukraine	27 févr 2003 a
Vanuatu	10 août 1999 a
Équateur	16 mars 2004 a

1. For the text of the declaration made upon accession, see p. 101 of this volume -- Pour le texte de la déclaration faite lors de l'adhésion, voir p.101 du présent volume.

٣ - ويسري مفعول الانسحاب بعد عام من استلام الوديع لصك الانسحاب أو بعد أي مدة أطول تحدد في الصك المذكور.

المادة ٢٢

اللغات

حررت هذه الاتفاقية من أصل واحد باللغات الاسبانية، والانكليزية، والروسية، والصينية، والعربية، والفرنسية، وتعتبر هذه النصوص متساوية في الحجية.

حررت في جنيف في هذا اليوم السادس من شهر أيار/مايو سنة ألف وتسعمائة وثلاثة وتسعين.

وإثباتا لذلك قام الموقعون أدناه، المفوضون بذلك حسب الأصول من قبل حكوماتهم، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

- - - - -

(ب) التوقيع رهنا بالتصديق أو القبول أو الموافقة على أن يعقب ذلك التصديق أو القبول أو الموافقة؛ أو

(ج) الانضمام.

٣ - يسري مفعول التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام بإيداع صك بهذا المعنى لدى الوديع.

المادة ١٩

بدء النفاذ

١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد ستة أشهر من تاريخ تعبير ١٠ دول عن ارتضائها الالتزام بها.

٢ - وتسري الاتفاقية في مواجهة الدولة التي تعبر عن ارتضائها الالتزام بها بعد استيفاء شروط بدء نفاذها، بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإعراب عن هذا الارتضاء.

المادة ٢٠

التنقيح والتعديل

١ - يوجه الأمين العام للأمم المتحدة الدعوة إلى عقد مؤتمر للدول الأطراف لتنقيح أو تبديل هذه الاتفاقية، إذا طلب منه ذلك ثلث الدول الأطراف.

٢ - ينسحب أي ارتضاء بالالتزام بهذه الاتفاقية يجري الإعراب عنه بعد تاريخ بدء نفاذ أي تعديل لها، على الاتفاقية بصيغتها المعدلة.

المادة ٢١

الانسحاب

١ - يجوز لأية دولة طرف الانسحاب من هذه الاتفاقية في أي وقت بعد تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لها.

٢ - ويكون الانسحاب عن طريق إيداع صك بالانسحاب لدى الوديع.

(ب) يكون قانون دولة التسجيل هو الفيصل فيما يتعلق بالاعتراف بالرهون والرهون غير الحيازية والأعباء المسجلة؛

(ج) على دولة التسجيل أن تشترط أن يشار في سجلها إلى الدولة التي أذن للسفينة برفع علمها مؤقتا؛ كذلك، على الدولة التي يؤذن للسفينة برفع علمها مؤقتا أن تشترط أن تورد السلطة المكلفة بسجل السفينة إشارة بذلك في سجل دولة التسجيل؛

(د) ليس لأية دولة طرف أن تأذن بأن ترفع سفينة مسجلة فيها علم دولة أخرى مؤقتا، ما لم تكن جميع الرهون أو الرهون غير الحيازية أو الأعباء المسجلة التي تتحملها السفينة قد استوفيت قبل ذلك، أو تم الحصول على موافقة خطية من حائزي جميع هذه الرهون أو الرهون غير الحيازية أو الأعباء بذلك؛

(هـ) يرسل الإخطار المشار اليه في المادة ١١ أيضا الى السلطة المختصة المكلفة بسجل السفينة في الدولة التي أذن للسفينة برفع علمها مؤقتا؛

(و) عند تقديم شهادة الشطب المشار إليها في الفقرة ٥ من المادة ١٢ تقوم السلطة المختصة المكلفة بسجل السفينة في الدولة التي أذن للسفينة برفع علمها مؤقتا، بناء على طلب المشتري، بإصدار شهادة تفيد إسقاط الحق في رفع علم تلك الدولة؛

(ز) ليس في هذه الاتفاقية ما يمكن تفسيره على أنه يعني فرض أي التزام على الدول الأطراف بالإذن للسفن الأجنبية برفع علمها مؤقتا أو للسفن الوطنية برفع علم أجنبي مؤقتا.

المادة ١٧

الوديع

تودع هذه الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ١٨

التوقيع، والتصديق، والقبول، والموافقة، والانضمام

١ - يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية لجميع الدول في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤، ويبقى الباب مفتوحا بعد ذلك للانضمام إليها.

٢ - يجوز للدول أن تعبر عن ارتضائها الالتزام بهذه الاتفاقية عن طريق:

(أ) التوقيع دون تحفظ فيما يتصل بالتصديق أو القبول أو الموافقة؛ أو

٦ - تكفل الدول الأطراف في الحال إتاحة حصائل البيع الجبري أيا كانت وقابليتها للتحويل بغير قيود.

المادة ١٣

نطاق التطبيق

١ - تنطبق أحكام هذه الاتفاقية، ما لم ينص فيها على غير ذلك، على كافة السفن البحرية المسجلة في دولة طرف أو في دولة غير طرف شريطة أن تكون سفن هذه الدولة الأخيرة خاضعة لولاية الدولة الطرف.

٢ - ليس في هذه الاتفاقية ما ينشئ أية حقوق أو يمكن من تنفيذ أية حقوق في مواجهة أي سفينة تمتلكها أو تشغلها أية دولة وتستخدمها في خدمات حكومية غير تجارية.

المادة ١٤

التراسل بين الدول الأطراف

لأغراض المواد ٣، و١١، و١٢، يصرح للسلطات المختصة في الدول الأطراف بالتراسل مباشرة أيما بينها.

المادة ١٥

تنازع الاتفاقيات

ليس في هذه الاتفاقية ما يؤثر على تطبيق أية اتفاقية دولية تنص على تحديد المسؤولية أو أي قانون وطني يعطي لها هذا الأثر.

المادة ١٦

التغيير المؤقت للعلم

تنطبق الأحكام التالية متى أذن لسفينة بحرية مسجلة في إحدى الدول برفع علم دولة أخرى مؤقتا:

(أ) لأغراض هذه المادة تعتبر الاشارات الواردة في هذه الاتفاقية الى "الدولة المسجلة فيها السفينة" أو الى "دولة التسجيل" اشارات الى الدولة التي سجلت فيها السفينة قبل تغيير العلم مباشرة، كما تعتبر الاشارات الى "السلطة المكلفة بالسجل" اشارات الى السلطة المكلفة بالسجل في تلك الدولة؛

المادة ١٢

آثار البيع الجبري

١ - في حالة بيع السفينة جبرا في دولة طرف ينتهي تحميل السفينة بكافة الرهون أو الرهون غير الحيازية أو الأعباء المسجلة، فيما عدا ما يتحمله المشتري منها برضا الحائزين، وبكافة الامتيازات والتقييدات الأخرى أيا كان نوعها، بشرط:

(أ) وجود السفينة وقت البيع في النطاق الاقليمي لولاية هذه الدولة؛ و

(ب) أن يكون البيع قد تم وفقا لقانون الدولة المذكورة وأحكام هذه المادة والمادة ١١ السابقة.

٢ - تسدد من حصيلة البيع أولا التكاليف والمصاريف الناشئة عن حجز أو احتجاز السفينة وبيعها فيما بعد. وتتضمن هذه التكاليف والمصاريف فيما تتضمن تكاليف صيانة السفينة وإعاشة طاقمها، فضلا عن الأجور والمبالغ والتكاليف الأخرى المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ١ من المادة ٤ والناشئة من وقت حجزها أو احتجازها. ويوزع باقي الحصيلة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، وذلك بالقدر اللازم لتلبية المطالبات المعنية. وبعد الوفاء بجميع المطالبات لأصحابها، يدفع ما يتبقى من حصيلة البيع، إن وجد، للمالك ويكون قابلا للتحويل بدون قيود.

٣ - يجوز للدولة الطرف أن تنص في قانونها على أنه في حالة البيع الجبري لسفينة جانحة أو غارقة انتشلتها السلطة العامة من أجل سلامة الملاحة أو حماية البيئة البحرية، تدفع تكاليف انتشالها من حصيلة البيع قبل جميع المطالبات الأخرى المضمونة بامتياز بحري على السفينة.

٤ - إذا كانت السفينة، وقت البيع الجبري، في حوزة متعهد بناء أو إصلاح سفن يتمتع، وفقا لقانون الدولة الطرف التي يجري البيع فيها، بحق الاحتباس، فعلى متعهد البناء أو الاصلاح هذا أن يتخلى عن حيازة السفينة إلى المشتري، على أن يحق له الحصول على ما يفي بمطالبته من حصيلة البيع بعد الوفاء بمطالبات أصحاب الامتيازات البحرية المذكورة في المادة ٤.

٥ - إذا خضعت السفينة المسجلة في دولة طرف لبيع جبري في أية دولة طرف، تصدر السلطة المختصة، بناء على طلب المشتري، شهادة تفيد أن السفينة بيعت خالية من جميع الرهون أو الرهون غير الحيازية أو الأعباء المسجلة، عدا ما تحمله المشتري، وكافة الامتيازات والتقييدات الأخرى، شريطة استيفاء الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة ١. وعلى أمين السجل، عند تقديم هذه الشهادة، أن يشطب كافة الرهون أو الرهون غير الحيازية أو الأعباء المسجلة، عدا ما تحمله المشتري، وأن يسجل السفينة باسم المشتري أو يصدر شهادة شطب من السجل تمهيدا للتسجيل الجديد، حسب الحالة.

٢ - لا يجوز أن يحل أصحاب المطالبات الحائزون على امتيازات بحرية محل مالك السفينة في التعويضات المستحقة له بموجب عقد تأمين.

المادة ١١

الإخطار بالبيع الجبري

١ - قبل بيع أي سفينة جبرا في دولة طرف، تكفل السلطة المختصة في هذه الدولة الطرف توجيه إخطار بذلك وفقا لهذه المادة إلى:

(أ) السلطة المكلفة بالسجل في دولة التسجيل؛

(ب) جميع حائزي الرهون أو الرهون غير الحيازية أو الأعباء المسجلة التي لم تصدر لحاملها؛

(ج) جميع حائزي الرهون أو الرهون غير الحيازية أو الأعباء المسجلة الصادرة لحاملها وجميع حائزي الامتيازات البحرية المنصوص عليها في المادة ٤، شريطة أن تتسلم السلطة المختصة التي تجري البيع الجبري إخطارا بمطالباتهم؛ و

(د) مالك السفينة المسجل.

٢ - يقدم هذا الإخطار قبل ٣٠ يوما على الأقل من البيع الجبري ويجب أن يتضمن أحد العنصرين التاليين:

(أ) وقت ومكان البيع الجبري والتفاصيل المتعلقة بالبيع الجبري أو بالإجراءات المؤدية إلى البيع الجبري التي ترى السلطة القائمة بالإجراء في الدولة الطرف أنها كافية لحماية مصالح الأشخاص الذين يتعين إخطارهم؛ أو

(ب) إذا تعذر تعيين وقت ومكان البيع الجبري يقينا، الوقت التقريبي والمكان المتوقع للبيع الجبري والتفاصيل المتعلقة بالبيع الجبري التي ترى السلطة القائمة بالإجراء في الدولة الطرف أنها كافية لحماية مصالح الأشخاص الذين يتعين إخطارهم.

وإذا وجه إخطار وفقا للفقرة الفرعية (ب)، فيتعين إرسال إخطار إضافي بالوقت والمكان الفعليين للبيع الجبري لدى العلم بهما، على أن يجرى ذلك، في كل الأحوال، قبل البيع الجبري بسبعة أيام على الأقل.

٣ - يرسل الإخطار الذي تنص عليه الفقرة ٢ من هذه المادة كتابيا إما عن طريق البريد المسجل، وإما بأية وسيلة الكترونية أو وسيلة مناسبة أخرى تؤكد الاستلام، إلى الأشخاص المعنيين المحددين في الفقرة ١، إذا كانوا معلومين. كذلك، يتعين أن يجرى الإخطار عن ذلك بإعلان في صحافة الدولة التي سيجرى فيها البيع الجبري، وأيضا، إذا رأت السلطة القائمة بالبيع الجبري ضرورة لذلك، في أي وسائل أخرى للنشر.

(ب) متعهد إصلاح سفن، ضمانا لمطالبات متعلقة بإصلاح السفينة، بما في ذلك إعادة بنائها، أثناء تلك الحيازة.

٢ - ينقضي هذا الحق في الاحتباس بخروج السفينة من حوزة متعهد بناء السفن أو متعهد إصلاح السفن لسبب آخر غير الحجز أو الاحتجاز.

المادة ٨

خصائص الامتيازات البحرية

رهنا بأحكام المادة ١٢، تتبع الامتيازات البحرية السفينة بصرف النظر عن أي تغيير يطرأ على الملكية أو التسجيل أو العلم.

المادة ٩

انقضاء الامتيازات البحرية بالتقادم

١ - تنقضي الامتيازات البحرية المنصوص عليها في المادة ٤ بعد سنة واحدة ما لم يقع، قبل انقضاء هذه المدة، حجز على السفينة أو احتجاز لها يفضي أيهما إلى بيع جبري.

٢ - تبدأ فترة السنة الواحدة المشار إليها في الفقرة ١:

(أ) فيما يتعلق بالامتياز البحري المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ١ من المادة ٤، من تاريخ إعفاء صاحب المطالبة من العمل بالسفينة؛

(ب) فيما يتعلق بالامتيازات البحرية المنصوص عليها في الفقرات الفرعية من (ب) إلى (هـ) في الفقرة ١ من المادة ٤، منذ نشأة المطالبات المضمونة بمقتضاها؛

ولا تخضع هذه الفترة للتعليق أو الانقطاع، ولكن بشرط وقف السريان خلال الفترة التي لا يسمح فيها القانون بالحجز على السفينة أو احتجازها.

المادة ١٠

التنازل والحلول

١ - يستتبع التنازل عن مطالبة أو الحلول في مطالبة من المطالبات المضمونة بامتياز بحري التنازل في نفس الوقت عن هذا الامتياز البحري أو الحلول فيه.

٣ - تكون مرتبة الامتيازات البحرية المنصوص عليها في كل من الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(د) و(هـ) من الفقرة ١ من المادة ٤ متساوية فيما بينها.

٤ - تأتي مرتبة الامتيازات البحرية الضامنة للمطالبات المتعلقة بمكافأة إنقاذ السفينة في عكس ترتيب وقت نشوء المطالبات المضمونة بها. وتعتبر هذه المطالبات قد نشأت في التاريخ الذي انتهت فيه كل عملية إنقاذ.

المادة ٦

الامتيازات البحرية الأخرى

يجوز لكل دولة طرف أن تمنح بمقتضى قانونها امتيازات بحرية أخرى على السفينة ضمانا لمطالبات، غير تلك المشار إليها في المادة ٤، في مواجهة مالك السفينة، أو مستأجر السفينة عارية، أو مدير أو متعهد السفينة، شريطة:

(أ) أن تكون هذه الامتيازات خاضعة لأحكام المواد ٨ و١٠ و١٢؛

(ب) أن تنقضي هذه الامتيازات:

'١' بعد فترة ستة أشهر من تاريخ نشوء المطالبات المضمونة بمقتضاها ما لم يحدث، قبل انقضاء هذه الفترة، حجز على السفينة أو احتجاز لها، وكان هذا الحجز أو الاحتجاز مفضيا إلى بيع جبري؛ أو

'٢' بعد انقضاء فترة ستين يوما على بيع السفينة إلى مشتر حسن النية، على أن تبدأ هذه الفترة من تاريخ تسجيل البيع وفقا لقانون الدولة التي تسجل فيها السفينه بعد البيع؛

أي الفترتين أسبق انقضاء.

(ج) أن تكون هذه الامتيازات في مرتبة تلي الامتيازات البحرية المنصوص عليها في المادة ٤ وتلي أيضا الرهون أو الرهون غير الحيازية أو الأعباء المسجلة التي تستوفي أحكام المادة ١.

المادة ٧

حقوق الاحتباس

١ - يجوز لكل دولة طرف أن تمنح بمقتضى قانونها حق الاحتباس فيما يتعلق بأية سفينة تكون في حيازة:

(أ) متعهد بناء سفن، ضمانا لمطالبات متعلقة ببناء السفينة؛ أو

(أ) المطالبات المتعلقة بالأجور وغيرها من المبالغ المستحقة لربان السفينة وضباطها وسائر العاملين عليها فيما يتعلق بعملهم فيها، بما في ذلك نفقات العودة إلى الوطن واشتراكات التأمينات الاجتماعية المدفوعة لصالحهم؛

(ب) المطالبات المتعلقة بالوفاة أو الضرر الشخصي الذي يحدث في البر أو في البحر، ويتصل اتصالا مباشرا بتشغيل السفينة؛

(ج) المطالبات المتعلقة بمكافأة إنقاذ السفينة؛

(د) المطالبات المتعلقة برسوم الموانئ والقنوات وغيرها من المجاري المائية ورسوم الإرشاد؛

(هـ) المطالبات القائمة على الضرر المترتب على الهلاك أو التلف المادي الذي يسببه تشغيل السفينة بخلاف هلاك أو تلف البضاعة والحاويات وأمتعة الركاب المحمولة على السفينة.

٢ - لا يترتب على السفينة امتياز بحري ضمانا للمطالبات المذكورة في الفقرتين الفرعيتين (ب) و(هـ) من الفقرة ١ والتي تنشأ أو تنتج عن:

(أ) تلف مرتبط بنقل النفط أو غيره من المواد الخطرة أو الضارة عن طريق البحر والذي تدفع عنه تعويضات لأصحاب المطالبات عملا باتفاقيات دولية أو قوانين وطنية تأخذ بالمسؤولية الناشئة عن الأشياء والتأمين الإجباري أو بوسائل أخرى تضمن المطالبات؛ أو

(ب) الخواص المشعة أو مجموعة من الخواص المشعة ذات الخواص السامة أو الانفجارية أو غيرها من الخواص الخطرة للوقود النووي أو المنتجات أو النفايات المشعة.

المادة ٥
أولوية الامتيازات البحرية

١ - للامتيازات البحرية المنصوص عليها في المادة ٤ الأولوية على الرهون والرهون غير الحيازية والأعباء المسجلة، ولا تكون لأية مطالبة أخرى الأولوية على هذه الامتيازات البحرية أو على هذه الرهون أو الرهون غير الحيازية أو الأعباء التي تستوفي اشتراطات المادة ١، فيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرتين ٣ و٤ من المادة ١٢.

٢ - تأتي مرتبة الامتيازات البحرية المنصوص عليها في المادة ٤ حسب الترتيب المبين، لكن بشرط أن تكون للامتيازات البحرية الضامنة للمطالبات المتعلقة بمكافأة إنقاذ السفينة الأولوية على كافة الامتيازات البحرية الأخرى المقررة على السفينة قبل إجراء العمليات المنشئة للامتيازات المذكورة.

المادة ٢

مراتب الرهون والرهون غير الحيازية والأعباء وآثارها

يحدد قانون دولة التسجيل مراتب الرهون أو الرهون غير الحيازية أو الأعباء المسجلة فيما بينها، وكذلك، ودون الإخلال بأحكام هذه الاتفاقية، أثرها فيما يتعلق بالغير؛ ومع ذلك، ودون الإخلال بأحكام هذه الاتفاقية، ينظم قانون الدولة التي يجري فيها التنفيذ كافة المسائل المتعلقة بإجراءات التنفيذ.

المادة ٣

تغيير الملكية أو التسجيل

١ - باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادتين ١١ و١٢، لا تسمح الدولة الطرف للمالك، في جميع الحالات الأخرى التي يترتب عليها شطب السفينة من سجلها، بشطب السفينة ما لم يسبق ذلك شطب جميع الرهون أو الرهون غير الحيازية أو الأعباء المسجلة، أو ما لم يتم الحصول على موافقة خطية من جميع حائزي هذه الرهون أو الرهون غير الحيازية أو الأعباء. ومع ذلك، إذا كان شطب السفينة إلزاميا وفقا لقانون الدولة الطرف، لسبب آخر غير البيع الطوعي، يتعين إخطار حائزي الرهون أو الرهون غير الحيازية أو الأعباء المسجلة بالشطب المرتقب لتمكينهم من اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية مصالحهم؛ ولا ينفذ الشطب قبل انقضاء فترة زمنية معقولة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ إخطار هؤلاء الحائزين بذلك إلا بموافقة الحائزين.

٢ - دون الإخلال بالفقرة ٥ من المادة ١٢، لا تكون السفينة التي سجلت أو كانت مسجلة في دولة طرف مؤهلة للتسجيل في دولة طرف أخرى ما لم:

(أ) تصدر الدولة الأولى شهادة تفيد شطب السفينة من السجل؛ أو

(ب) تصدر الدولة الأولى شهادة تفيد أن السفينة ستشطب من السجل فور إجراء التسجيل الجديد. ويكون تاريخ الشطب من السجل هو تاريخ التسجيل الجديد للسفينة.

المادة ٤

الامتيازات البحرية

١ - يترتب امتياز بحري على السفينة في مواجهة مالك السفينة، أو مستأجر السفينة عارية، أو مدير أو متعهد السفينة ضمانا للمطالبات التالية:

الاتفاقية الدولية للامتيازات والرهون البحرية، ١٩٩٣

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،

إذ تدرك الحاجة إلى تحسين شروط تمويل السفن وتنمية الأساطيل التجارية الوطنية،

وإذ تسلم باستصواب التوحيد الدولي في مجال الامتيازات والرهون البحرية، وبالتالي

اقتناعا منها بضرورة وجود صك قانوني دولي ينظم الامتيازات والرهون البحرية،

قررت إبرام اتفاقية لهذه الغاية وبالتالي فقد اتفقت على ما يلي:

المادة ١
الاعتراف بالرهون والرهون غير الحيازية والأعباء وتنفيذها

تكون الرهون والرهون غير الحيازية والأعباء المماثلة لها في طبيعتها القابلة للتسجيل، وهي الأعباء المماثلة لها في طبيعتها القابلة للتسجيل التي سيشار إليها فيما بعد باسم "الأعباء"، المطبقة على السفن البحرية، معترفا بها وواجبة التنفيذ في الدول الأطراف بشرط:

(أ) أن تكون هذه الرهون والرهون غير الحيازية والأعباء قد وقعت وسجلت وفقا لقانون الدولة المسجلة فيها السفينة؛

(ب) أن يباح للكافة الاطلاع على السجل وأية صكوك بشترط إيداعها لدى أمين السجل وفقا لقانون الدولة المسجلة فيها السفينة، وأن يكون الحصول على مستخرجات من السجل وعلى نسخ من هذه الصكوك ممكنا من أمين السجل؛ و

(ج) أن ينص في السجل أو أية صكوك أشير إليها في الفقرة الفرعية (ب) على ما يلي على الأقل: اسم وعنوان الشخص الذي تقرر الرهن أو الرهن غير الحيازي أو العبء لصالحه أو أنه صدر لحامله، والمبلغ الأقصى المضمون، إذا كان ذلك شرطا من شروط قانون دولة التسجيل أو أن هذا المبلغ محدد في الصك المنشئ للرهن أو الرهن غير الحيازي أو العبء، والتاريخ، وغير ذلك من التفاصيل التي من شأنها، وفقا لقانون دولة التسجيل، أن تحدد مرتبته إزاء غيره من الرهون والرهون غير الحيازية والأعباء المسجلة.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

الاتفاقية الدولية
للامتيازات والرهون البحرية ،
١٩٩٣

الأمم المتحدة
١٩٩٣

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

1993年船舶优先权和抵押权国际公约

本公约各缔约国，

认识到改善船舶融资条件和发展国家商船队的必要性，

确认宜在船舶优先权和抵押权领域实现国际统一性，因此

确信需要制订一项关于船舶优先权和抵押权的国际法律文书，

决定为此缔结一项公约，并因此协议如下：

第 1 条

抵押权、“质权”及担保物权的承认和执行

对海运船舶的抵押权、“质权”和性质相同的应登记担保物权(以下简称担保物权)，如符合下述条件，应在缔约国得到承认和执行：

(a) 此种抵押权、“质权”和担保物权已根据船舶登记国法律设定和登记；

(b) 登记册和根据船舶登记国法律需要交存于登记处的任何文书均公开供公众查验，而且，登记册摘要及这类文书的副本可向登记处索取；和

(c) 登记册或(b)款中提到的任何文书中至少载明在其名下设定抵押权、“质权”或担保物权者的姓名和地址，或已向持有人颁发，登记国法律要求载明的最大担保金额，或者，该金额已在设立抵押权、“质权”或担保物权的文书中载明，以及按照登记国法律用以确定相对于其他已登记之抵押权、“质权”和担保物权的排列次序的日期和其他事项。

第 2 条

抵押权、“质权”和担保物权的排列次序和效力

已登记的抵押权、“质权”或担保物权彼此间的排列次序及其在不妨害本公约规定的条件下对第三方的效力应根据登记国法律确定；然而，在不妨害本公约规定

的条件下，与执行程序有关的所有事项均应遵守执行国法律的规定。

第 3 条

所有权或登记的变更

1. 除第11条和第12条规定的情况外，在所有其他将导致船舶从一缔约国登记册中被注销登记的情况下，该缔约国不得允许所有人注销对船舶的登记，除非事先已注销了所有已登记的抵押权、“质权”或担保物权的登记，或已得到这种抵押权、“质权”或担保物权拥有人的书面同意。但是，在非属船舶自愿出售而按照缔约国法律必须注销船舶登记的情形下，所有已登记的抵押权、“质权”或担保物权拥有人应该得到将予注销登记的通知，以使这些拥有人能够采取适当行动保护他们的利益；除非拥有人同意，否则这种注销登记的执行不应早于一段合理期间结束以后，这段期间不应少于对上述拥有人发出有关通知后三个月。

2. 在不妨害第12条第5款的情况下，已在一缔约国登记的船舶不得在另一缔约国登记，除非：

(a) 已由原登记国颁发证件，表明该船已注销登记；或

(b) 已由原登记国颁发证件，表明该船在重新登记的同时将立即注销原登记。注销登记的日期就是该船重新登记的日期。

第 4 条

船舶优先权

1. 对船舶所有人、光船承租人、船舶管理人或经营人的下述各项索赔可通过对船舶的优先权得到担保：

(a) 就船长、高级船员和其他船上在编人员由于在船上任职而应得到的工资和其他款项的索赔，包括遣返费用和应为他们支付的社会保险费；

(b) 就直接与船舶营运有关的、无论是在陆地或水上发生的人身伤亡提出的索赔；

(c) 就船舶的救助报酬提出的索赔；

(d) 就港口、运河和其他水路规费和引航费提出的索赔；

(e) 根据侵权行为提出的索赔，该索赔是由于船舶营运直接造成的有形灭失或损坏所引起的，但不包括船舶所载运的货物、集装箱和旅客物品的灭失或损坏。

2. 由于以下原因引起或造成的第1款(b)项和(e)项中规定的索赔不得以船舶优先权予以担保：

(a) 与海上承运石油或其他危险或有毒物质有关的损害，已有国际公约或国家法律规定严格的赔偿责任以及强制保险或其他为索赔担保的手段，可据以向索赔人支付赔偿的；或

(b) 核燃料或放射性产品或废料的放射性或放射性兼有毒性、爆炸性或其他危险特性。

第 5 条

船舶优先权的优先顺序

1. 第4条所列船舶优先权应优先于已登记的抵押权、“质权”和担保物权，任何其他索赔均不得优先于此类船舶优先权或优先于符合第1条规定的抵押权、“质权”或担保物权，但第12条第3款和第4款所规定者除外。

2. 第4条所列船舶优先权应按顺序排列，但由船舶优先权所担保的关于船舶的救助报酬的索赔应优先于引起该船舶优先权的作业之前对船舶提出的任何其他船舶优先权。

3. 第4条第1款(a)、(b)、(d)和(e)各项中所列船舶优先权相互之间，应按相同的顺序排列。

4. 由船舶优先权担保的关于船舶的救助报酬的索赔应按所担保的索赔发生的时间逆序排列。这项索赔应被视为在每一救助作业结束之日即已产生。

第 6 条

其他船舶优先权

每一缔约国均可按照其法律规定其他船舶优先权，以担保除第4条所规定者之外的对船舶的所有人、光船承租人、船舶管理人或经营人的索赔，但这些船舶优先权：

(a) 应遵守第8条、第10条和第12条的规定；

(b) 应在下列时间消灭：

(一) 自其担保的索赔发生后六个月的期间届满时，除非这一期间届满之前该船舶已被扣留或扣押，而且这一扣留或扣押导致强制出售；或

(二) 该船舶出售给善意购船人后60天的期间届满时，该期间自按照船舶登记国法律在出售后进行出售登记之日起算；

以上列两个期间中先届满者为准；而且

(c) 应排列在第4 条所列的船舶优先权和符合第1 条规定的已登记的抵押权、“质权”或担保物权之后。

第 7 条

留 置 权

1. 每一缔约国均可按照其法律给予下述船舶占有人以船舶留置权：

(a) 造船厂，以担保与造船有关的索赔；或

(b) 修船厂，以担保与修船有关的索赔，包括在其占有期间进行的船舶改建；

2. 在船舶不再为造船厂和修船厂所占有时，这种船舶留置权应予取消，但船舶由于被扣留或扣押的原因除外。

第 8 条

船舶优先权的特性

除第12条规定的情况外，船舶优先权随船舶存在而存在，而不论船舶的所有权或登记或船旗有何变更。

第 9 条

船舶优先权的时效

1. 第4条所列船舶优先权一年后即行消灭，除非在这一期限终止前，船舶已被扣留或扣押，而这种扣留和扣押导致该船舶的强制出售。

2. 第1款所述一年期限：

(a) 对于第4条第1款(a)项所列船舶优先权，自索赔人从船上离职之时起算；

(b) 对于第4条第1款(b)至(e)项所列船舶优先权，自所担保的索赔产生之时起算；

而且这一期限不得中止或中断，但法律不允许扣留或扣押船舶的期间不得计算在内。

第 10 条

转让和代位

1. 第4条所列船舶优先权所担保的索赔发生转让或代位，将同时造成该项船舶优先权的转让或代位。

2. 拥有船舶优先权的索赔人不得对根据保险合同向船舶所有人支付的保险赔偿金取得代位求偿。

第 11 条

关于强制出售的通知

1. 在一缔约国强制出售船舶之前，该国主管当局应保证按本条规定向下述各方发出通知：

(a) 登记国负责登记当局；

(b) 未向持有人颁发的已登记抵押权、“ 质权”或担保物权的所有拥有人；

(c) 已向持有人颁发的已登记抵押权、“ 质权”或担保物权的所有拥有人，和第4条所列船舶优先权的所有拥有人，但以进行强制出售的主管当局收到他们各自的索赔通知为条件；以及

(d) 已登记的船舶所有人。

2. 这种通知应当至少在强制出售前三十天发出，并应包括下列内容：

(a) 强制出售的时间和地点以及由实施程序的缔约国决定的、足以保护有权得到通知者利益的有关强制出售或导致强制出售程序的事项；或

(b) 无法确切决定强制出售之时间和地点的情形下的约略时间和预期地点以及由实施程序的缔约国当局确定的、足以保护有权得到通知者利益的有关强制出售的事项。

如果已按照(b)项发出通知，则在强制出售的确切时间和地点确知后即应再发通知，但无论如何，该通知的发出不得晚于强制出售前七天。

3. 本条第2款所指通知应采取书面形式，并以签收邮件或能确认收悉的任何电子或其他适当手段发给已知的第1款所指有关人员。此外，通知应在进行强制出售的国家报刊上公布，如果进行强制出售的当局认为适当，也应在其他出版物上公布。

第 12 条

强制出售的效力

1. 船舶一旦在一个缔约国被强制出售，除经抵押权、“质权”或担保物权拥有

人同意由船舶购买人承担外，所有已登记的抵押权、“质权”或担保物权以及所有船舶优先权和无论任何性质的其他债权均不再与该船有关，但必须符合下列条件：

(a) 出售时，船舶在该缔约国管辖范围之内；以及

(b) 出售系根据该国法律和第11条和本条的规定进行。

2. 由于扣留或扣押和随后船舶出售引起的费用和开支应在出售所得款项中首先支付。这些费用和开支应包括特别是船舶被扣留或扣押之时起所引起的船舶维修保养费用和船员生活费用以及第4条第1款(a)项所指工资、其他款项和费用。出售所得的余下部分应按本公约的规定以满足有关各项索赔的程度进行分配。在所有索赔人都得到满足后，出售所得如果尚有任何剩余，应交付船舶所有人，并且该款项应可自由转移。

3. 缔约国可在本国法律中规定，在公共当局为航行安全或保护海洋环境而清除的搁浅或沉没船舶被强制出售的情况下，在由该船舶的船舶优先权担保的所有其他索赔得到满足之前，应首先从出售所得中支付此种清除费用。

4. 如在强制出售时，船舶为一造船厂或修船厂所占有并按照出售地所在缔约国法律享有留置权，这种造船厂或修船厂必须向买方交出其占有的船舶，但有权在第4条所指船舶优先权拥有人的索赔得到满足后，从售船所得中得到赔偿。

5. 当在某一缔约国登记的船舶在任一缔约国成为强制出售的标的时，主管当局应按购船人的要求开具证书，说明除购船人所承担者外，该船之出售不附带任何已登记的抵押权、“质权”或担保物权以及一切船舶优先权和其他债权，但必须符合第1款(a)和(b)项的要求。在出示这种证明时，登记处必须注销除购船人承担者外所有已登记的抵押权、“质权”或担保物权，并以购船人的名义登记此船或视情况为重新登记开具一份注销登记证明书。

6. 缔约国应当保证强制出售所得的任何款项均可实际得到并能自由转移。

第 13 条

适用范围

1. 除本公约另有规定外，本公约的规定适用于所有在缔约国或非缔约国登记

的海船，但后者的船舶必须是受缔约国管辖的。

2. 本公约中的任何规定均不得对国家所有或经营并且仅充作政府非商业性服务的任何船舶产生任何权利或对其行使任何权利。

第 14 条

缔约国间的联系

就本公约第3条、第11条和第12条的规定而言，缔约国主管当局有权彼此直接联系。

第 15 条

公约的冲突

本公约的任何规定不得影响规定责任限制的任何国际公约或使其生效的国内法律的适用。

第 16 条

船旗的暂行变换

如果在一国登记的海船被准予临时改悬另一国国旗，应适用下列规定：

(a) 就本条而言，本公约中提及的“船舶登记国”或“登记国”应被视为在船舶刚换船旗前的船舶登记国，提到的“负责登记的当局”应视为在该国负责登记的当局。

(b) 就已登记的抵押权、“质权”和担保物权的承认而言，登记国的法律具有决定作用。

(c) 登记国应当要求在其登记册中载有相互参照的项目，指明船舶被批准暂时悬挂其国旗的国家，同样，准许船舶暂时悬挂其国旗的国家也应要求负责船舶记录的当局在记录中以相互参照项目指明该登记国。

(d) 缔约国不得准许在该国登记的船舶临时悬挂另一国的国旗，除非该船

舶所有已登记的抵押权、“质权”或担保物权已得到补偿，或者已获得所有这些抵押权、“质权”或担保物权的持有人的书面同意。

(e) 有关第11条的通知也应提供给准许船舶暂时悬挂其国旗的国家负责船舶记录的主管当局。

(f) 按照第12条第5款出示注销登记时，批准船舶暂时悬挂其国旗的国家负责船舶记录的当局应按购船人的要求，开具一份悬挂该国国旗权利已被取消的相应的证明。

(g) 本公约中任何规定不应理解为对缔约国强加任何义务，准许外国船舶暂时悬挂其国旗或本国船舶暂时悬挂外国国旗。

第 17 条

保存者

本公约应由联合国秘书长保存。

第 18 条

签署、批准、接受、核准和加入

1. 本公约应自1993年9月1日至1994年8月31日在联合国总部向任何国家开放以供签署，此后继续开放以供加入。

2. 各国可按照下列方式表示同意接受本公约的约束：

(a) 签署并对批准、接受或核准无保留；或

(b) 签署而有待批准、接受或核准，随后予以批准、接受或核准；或

(c) 加入。

3. 签署、接受、核准或加入须向保存者交存相应的文件，方为有效。

第 19 条

生 效

1. 本公约应在有10个国家已经表示同意接受本公约约束之日起六个月后生效。

2. 对于在本公约生效条件满足后才示明同意接受本公约约束的国家,这种同意应自示明之日起三个月后生效。

第 20 条

修订和修正

1. 经三分之一的缔约国请求，联合国秘书长应召开缔约国会议，以修订或修正本公约。

2. 对在本公约修正案生效后表示同意接受本公约约束的，这种同意应视为适用经修正的公约。

第 21 条

退 出

1. 任何缔约国,在本公约对其生效后,可随时退出。

2. 退出应向保存者交存退出的文件。

3. 退出应于保存者收到退出文件一年后或该退出文件中规定的更长期限后生效。

第 22 条

文 字

本公约正本一份,用阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文写成,各种

文本具有同等效力。

一九九三年五月六日订于日内瓦。

为此，各国政府正式授权的下列具名代表，特签署本公约，以昭信守。

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

INTERNATIONAL CONVENTION ON MARITIME LIENS AND MORTGAGES, 1993

The States Parties to this Convention,

Conscious of the need to improve conditions for ship financing and the development of national merchant fleets,

Recognizing the desirability of international uniformity in the field of maritime liens and mortgages, and therefore

Convinced of the necessity for an international legal instrument governing maritime liens and mortgages,

Have decided to conclude a Convention for this purpose and have therefore agreed as follows:

Article 1. Recognition and enforcement of mortgages, " hypothèques" and charges

Mortgages, "hypothèques" and registrable charges of the same nature, which registrable charges of the same nature will be referred to hereinafter as "charges", effected on seagoing vessels shall be recognized and enforceable in States Parties provided that:

(a) Such mortgages, "hypothèques" and charges have been effected and registered in accordance with the law of the State in which the vessel is registered;

(b) The register and any instruments required to be deposited with the registrar in accordance with the law of the State in which the vessel is registered are open to public inspection, and that extracts from the register and copies of such instruments are obtainable from the registrar; and

(c) Either the register or any instruments referred to in subparagraph (b) specifies at least the name and address of the person in whose favour the mortgage, "hypothèque" or charge has been effected or that it has been issued to bearer, the maximum amount secured, if that is a requiremcnt of the law of the State of registration or if that amount is specified in the instrument creating the mortgage, "hypothèque" or charge, and the date and other particulars which, according to the law of the State of registration, determine the ranking in relation to other registered mortgages, "hypothèques" and charges.

Article 2. Ranking and effects of mortgages, "hypothèques" and charges

The ranking of registered mortgages, "hypothèques" or charges as between themselves and, without prejudice to the provisions of this Convention, their effect in regard to third parties shall be determined by the law of the State of registration; however, without prejudice to the provisions of this Convention, all matters relating to the procedure of enforcement shall be regulated by the law of the State where enforcement takes place.

Article 3. Change of ownership or registration

1. With the exception of the cases provided for in articles 11 and 12, in all other cases that entail the deregistration of the vessel from the register of a State Party, such State Party shall not permit the owner to deregister the vessel unless all registered mortgages, "hypothèques" or charges are previously deleted or the written consent of all holders of such mortgages, "hypothèques" or charges is obtained. However, where the deregistration of the vessel is obligatory in accordance with the law of a State Party, otherwise than as a result of a voluntary sale, the holders of registered mortgages, "hypothèques" or charges shall be notified of the pending deregistration in order to enable such holders to take appropriate action to protect their interests; unless the holders consent, the deregistration shall not be implemented earlier than after a lapse of a reasonable period of time which shall be not less than three months after the relevant notification to such holders.

2. Without prejudice to article 12, paragraph 5, a vessel which is or has been registered in a State Party shall not be eligible for registration in another State Party unless either:

(a) A certificate has been issued by the former State to the effect that the vessel has been deregistered; or

(b) A certificate has been issued by the former State to the effect that the vessel will be deregistered with immediate effect, at such time as the new registration is effected. The date of deregistration shall be the date of the new registration of the vessel.

Article 4. Maritime liens

1. Each of the following claims against the owner, demise charterer, manager or operator of the vessel shall be secured by a maritime lien on the vessel:

(a) Claims for wages and other sums due to the master, officers and other members of the vessel's complement in respect of their employment on the vessel, ineluding costs of repatriation and social insurance contributions payable on their behalf;

(b) claims in respect of loss of life or personal injury occurring, whether on land or on water, in direct connection with the operation of the vessel;

(c) claims for reward for the salvage of the vessel;

(d) claims for port, canal, and other waterway dues and pilotage dues;

(e) claims based on tort arising out of physical loss or damage caused by the operation of the vessel other than loss of or damage to cargo, containers and passengers' effects carried on the vessel.

2. No maritime lien shall attach to a vessel to secure claims as set out in subparagraphs (b) and (e) of paragraph 1 which arise out of or result from:

(a) Damage in connection with the carriage of oil or other hazardous or noxious substances by sea for which compensation is payable to the claimants pursuant to international conventions or national law providing for strict liability and compulsory insurance or other means of securing the claims; or

(b) The radioactive properties or a combination of radioactive properties with toxic, explosive or other hazardous properties of nuclear fuel or of radioactive products or waste.

Article 5. Priority of maritime liens

1. The maritime liens set out in article 4 shall take priority over registered mortgages, "hypothèques" and charges, and no other claim shall take priority over such maritime liens or over such mortgages, "hypothèques" or charges which comply with the requirements of article 1, except as provided in paragraph 3 and 4 of article 12.

2. The maritime liens set out in article 4 shall rank in the order listed, provided however that maritime liens securing claims for reward for the salvage of the vessel shall take priority over all other maritime liens which have attached to the vessel prior to the time when the operations giving rise to the said liens were performed.

3. The maritime liens set out in each of subparagraphs (a), (b), (d) and (e) of paragraph 1 of article 4 shall rank pari passu as between themselves.

4. The maritime liens securing claims for reward for the salvage of the vessel shall rank in the inverse order of the time when the claims secured thereby accrued. Such claims shall be deemed to have accrued on the date on which each salvage operation was terminated.

Article 6. Other maritime liens

Each State Party may, under its law, grant other maritime liens on a vessel to secure claims, other than those referred to in article 4, against the owner, demise charterer, manager or operator of the vessel, provided that such liens:

(a) Shall be subject to the provisions of articles 8, 10 and 12;

(b) Shall be extinguished

(i) after a period of 6 months, from the time when the claims secured thereby arose unless, prior to the expiry of such period, the vessel has been arrested or seized, such arrest or seizure leading to a forced sale; or

(ii) at the end of a period of 60 days following a sale to a bona fide purchaser of the vessel, such period to commence on the date on which the sale is registered in accordance with the law of the State in which the vessel is registered following the sale;

whichever period expires first; and

(c) Shall rank after the maritime liens set out in article 4 and also after registered mortgages, "hypothèques" or charges which comply with the provisions of article 1.

Article 7. Rights of retention

1. Each State Party may grant under its law a right of retention in respect of a vessel in the possession of either:

(a) A shipbuilder, to secure claims for the building of the vessel; or

(b) A ship repairer, to secure claims for repair, including reconstruction of the vessel, effected during such possession.

2. Such right of retention shall be extinguished when the vessel ceases to be in the possession of the shipbuilder or ship repairer, otherwise than in consequence of an arrest or seizure.

Article 8. Characteristics of maritime liens

Subject to the provisions of article 12, the maritime liens follow the vessel, notwithstanding any change of ownership or of registration or of flag.

Article 9. Extinction of maritime liens by lapse of time

1. The maritime liens set out in article 4 shall be extinguishcd after a period of one ycar unless, prior to the expiry of such period, the vessel has been arrested or seized, such arrest or scizure leading to a forced sale.

2. The one-year period referred to in paragraph 1 shall commence:

(a) With respect to the maritime lien set out in article 4, paragraph 1 (a), upon the claimant's discharge from the vessel;

(b) With respect to the maritime liens set out in articlc 4, paragraph 1 (b) to (e), when the claims secured thereby arise;

and shall not be subject to suspension or interruption, provided, however, that time shall not run during the period that the arrest or seizure of the vessel is not permitted by law.

Article 10. Assignment and subrogation

1. The assignment of or subrogation to a claim secured by a maritime lien entails the simultaneous assignment of or subrogation to such a maritime lien.

2. Claimants holding maritime liens may not be subrogated to the compensation payable to the owner of the vessel under an insurance contract.

Article 11. Notice of forced sale

1. Prior to the forced sale of a vessel in a State Party, the competent authority in such State Party shall ensure that notice in accordance with this article is provided to:

(a) The authority in charge of the register in the State of registration;

(b) All holders of registered mortgages, "hypothèques" or charges which have not been issued to bearer;

(c) All holders of registered mortgages, "hypothèques" or charges issued to bearer and all holders of the maritime liens set out in article 4, provided that the competent authority conducting the forced sale receives notice of their respective claims; and

(d) The registered owner of the vessel.

2. Such notice shall be provided at least 30 days prior to the forced sale and shall contain either:

(a) The time and place of the forced sale and such particulars concerning the forced sale or the proceedings leading to the forced sale as the authority in a State Party conducting the proceedings shall determine is sufficient to protect the interests of persons entitled to notice; or,

(b) If the time and place of the forced sale eannot be determined with certainty, the approximate time and anticipated place of the forced sale and such particulars concerning the forced sale as the authority in a State Party conducting the proceedings shall determine is sufficient to protect the interests of persons entitled to notice.

If notice is provided in accordance with subparagraph (b), additional notice of the aetual time and place of the forced sale shall be provided when known but, in any event, not less than seven days prior to the forced sale.

3. The notice specified in paragraph 2 of this article shall be in writing and either given by registered mail, or given by any electronic or other appropriate means which provide confirmation of receipt, to the persons interested as specified in paragraph 1, if known. In addition, the notice shall be given by press announcement in the State where the forced sale is conducted and, if deemed appropriate by the authority conducting the forced sale, in other publications.

Article 12. Effects of forced sale

1. In the event of the forced sale of the vessel in a State Party, all registered mortgages, "hypothèques" or charges, except those assumed by the purchaser with the consent of the holders, and all liens and other encumbrances of whatsoever nature, shall cease to attach to the vessel, provided that:

(a) At the time of the sale, the vessel is in the area of the jurisdiction of such State; and

(b) The sale has been effected in accordance with the law of the said State and the provisions of article II and this article.

2. The costs and expenses arising out of the arrest or seizure and subsequent sale of the vessel shall be paid first out of the proceeds of sale. Such costs and expenses include, inter alia the costs for the upkeep of the vessel and the crew as well as wages, other sums and costs referred to in artiele 4, paragraph 1 (a), incurred from the time of arrest or seizure. The balance of the proceeds shall be distributed in accordanee with the provisions of this Convcntion, to the extent necessary to satisfy the respective claims. Upon satisfaction of all claimants, the residue of the proceeds, if any, shall be paid to the owner and it shall be freely transferable.

3. A State Party may provide in its law that, in the event of the forced sale of a stranded or sunken vessel following its removal by a public authority in the interest of safe navigation or the protection of the marine environment, the costs of such removal shall be paid out of the proceeds of the sale, before all other claims secured by a maritime lien on the vessel.

4. If at the time of the forced sale the vessel is in the possession of a shipbuilder or of a ship repairer who under the law of the State Party in which the sale takes place enjoys a right of retention, such shipbuilder or ship repairer must surrender possession of the vessel to the purchaser but is entitled to obtain satisfaction of his claim out of the proceeds of sale after the satisfaction of the claims of holders of maritime liens mentioned in article 4.

5. When a vessel registered in a State Party has been the object of a forced sale in any State Party, the competent authority shall, at the request of the purchaser, issue a certificate to the effect that the vessel is sold free of all registered mortgages, "hypothèques" or charges, except those assumed by the purchaser, and of all liens and other encumbrances, provided that the requirements set out in paragraph 1. (a) and (b) have been complied with. Upon production of such certificate, the registrar shall be bound to delete all registered mortgages, "hypothèques" or charges except those assumed by the purchaser, and to register the vessel in the name of the purchaser or to issue a certificate of deregistration for the purpose of new registration, as the case may be.

6. States Parties shall ensure that any proceeds of a forced sale are actually available and freely transferable.

Article 13. Scope of application

1. Unless otherwise provided in this Convention, its provisions shall apply to all seagoing vessels registered in a State Party or in a State which is not a State Party, provided that the latter's vessels are subject to the jurisdiction of the State Party.

2. Nothing in this Convention shall create any rights in, or enable any rights to be enforced against, any vessel owned or operated by a State and used only on Government non-commercial service.

Article 14. Communication between States Parties

For the purpose of articles 3, 11 and 12, the competent authorities of the States Parties shall be authorized to correspond directly between themselves.

Article 15. Conflict of conventions

Nothing in this Convention shall affect the application of any international convention providing for limitation of liability or of national legislation giving effect thereto.

Article 16. Temporary change of flag

If a seagoing vessel registered in one State is permitted to fly temporarily the flag of another State, the following shall apply:

(a) For the purposes of this article, references in this Convention to the "State in which the vessel is registered" or to the "State of registration" shall be deemed to be references to the State in which the vessel was registered immediately prior to the change of

flag, and references to "the authority in charge of the register" shall be deemed to be references to the autbority in charge of the register in that State.

(b) The law of the State of registration shall be determinative for the purpose of recognition of registered mortgages, "hypothèques" and charges.

(c) The State of registration shall requirc a cross-reference entry in its register specifying the State whose flag the vessel is permitted to fly temporarily; likewise, the State whose flag the vessel is permitted to fly temporarily shall require that the authority in charge of the vessel's record specifies by a cross-reference in the record the State of registration.

(d) No State Party shall permit a vessel registered in that State to fly temporarily the flag of another State unless all registered mortgages, "hypothèques" or charges on that vessel have been previously satisfied or the written consent of the holders of all such mortgages, "hypotbèques" or charges has been obtained.

(e) The notice referred to in article 11 shall be given also to the competent authority in charge of the vessel's record in the State whose flag the vessel is permitted to fly temporarily.

(f) Upon production of the certificate of deregistration referred to in article 12, paragraph 5, the competent authority in charge of the vessel's record in the State whose flag the vessel is permitted to fly temporarily shall, at the request of the purchaser, issue a certificate to the effect that the right to fly the flag of that State is revoked.

(g) Nothing in tbis Convention is to be understood to impose any obligation on States Parties to permit foreign vessels to fly temporarily their flag or national vessels to fly temporarily a foreign flag.

Article 17. Depositary

This Convention shall be deposited with the Secretary-General of the United Nations.

Article 18. Signature, ratification, acceptance, approval and accession

1. This Convention shall be open for signature by any State at the Headquarters of the United Nations, New York, from 1 September 1993 to 31 August 1994 and shall thereafter remain open for accession.

2. States may express their consent to be bound by this Convention by:

(a) Signature without reservation as to ratification, acceptance or approval; or

(b) Signature subject to ratification, acceptance or approval, followed by ratification, acceptance or approval; or

(c) Accession.

3. Ratification, acceptance, approval or accession shall be effected by the deposit of an instrument to that effect with the depositary.

Article 19. Entry into force

1. This Convention shall enter into force 6 months following the date on which 10 States have expressed their consent to be bound by it.

2. For a State which expresses its consent to be bound by this Convention after the conditions for entry into force thereof have been met, such consent shall take effect 3 months after the date of expression of such consent.

Article 20. Revision and amendment

1. A conference of States Parties for the purpose of revising or amending this Convention shall be convened by the Secretary-General of the United Nations at the request of one third of the States Parties.

2. Any consent to be bound by this Convention, expressed after the date of entry into force of an amendment to this Convention, shall be deemed to apply to the Convention, as amended.

Article 21. Denunciation

1. This Convention may be denounced by any State Party at any time after the date on which this Convention enters into force for that State.

2. Denunciation shall be effected by the deposit of an instrument of denunciation with the depositary.

3. A denunciation shall take effect one year, or such longer period as may be specified in the instrument of denunciation, after the receipt of the instrument of denunciation by the depositary.

Article 22. Languages

This Convention is established in a single original in the Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish languages, each text being equally authentic.

Done at Geneva this sixth day of May, one thousand nine hundred and ninety-three.

In Witness Whereof the undersigned being duly authorized by their respective Governments for that purpose have signed this Convention.

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION INTERNATIONALE DE 1993 SUR LES PRIVILÈGES ET HYPOTHÈQUES MARITIMES

Les Etats parties à la présente Convention,

Conscients de la nécessité d'améliorer les conditions de financement de l'achat de navires et le développement des flottes marchandes nationales,

Reconnaissant l'opportunité d'une uniformité internationale dans le domaine des privilèges et hypothèques maritimes, et par conséquent

Convaincus de la nécessité d'un instrument juridique international régissant les privilèges et hypothèques maritimes,

Ont décidé de conclure une convention à cet effet et sont donc convenus de ce qui suit :

Article premier. Reconnaissance et exécution des hypothèques, "mortgages" et droits inscrits

Les hypothèques, "mortgages" et droits réels de même nature susceptibles d'être inscrits, ces derniers étant désignés ci-après par l'expression "droits inscrits", constitués sur des navires de mer sont reconnus et exécutoires dans les Etats parties à condition :

a) Que ces hypothèques, "mortgages" et droits inscrits aient été constitués et inscrits dans un registre conformément aux lois de l'Etat où le navire est immatriculé;

b) Que le registre et tous actes qui doivent être remis au conservateur conformément aux lois de l'Etat où le navire est immatriculé soient accessibles au public et que la délivrance d'extraits du registre et de copies de ces actes soit exigible du conservateur;

c) Que, soit le registre, soit l'un des actes visés à l'alinéa b) indique à tout le moins le nom et l'adresse du titulaire de l'hypothèque, du "mortgage" ou du droit inscrit ou le fait que cette sûreté a été constituée au porteur, et le montant maximal garanti, si cela est exigé par les lois de l'Etat d'immatriculation ou si ce montant est expressément indiqué dans l'acte portant création de l'hypothèque, du "mortgage" ou du droit, ainsi que la date et les autres mentions qui, conformément aux lois de l'Etat d'immatriculation, en déterminent le rang par rapport aux autres hypothèques, "mortgages" et droits inscrits.

Article 2. Rang et effets des hypothèques, "mortgages" et droits inscrits

Le rang entre eux des hypothèques, "mortgages" ou droits inscrits et, sous réserve des dispositions de la présente Convention, leurs effets à l'égard des tiers sont déterminés par les lois de l'Etat d'immatriculation; toutefois, sans préjudice des dispositions de la présente Convention, tout ce qui concerne la procédure d'exécution est régi par les lois de l'Etat où elle a lieu.

Article 3. Changement de propriété ou d'immatriculation

1. A l'exception des cas prévus aux articles 11 et 12, dans tous les autres cas entraînant la radiation du navire du registre d'immatriculation d'un Etat partie, cet Etat partie n'autorise le propriétaire à faire radier ce navire que si la totalité des hypothèques, "mortgages" ou droits inscrits est préalablement purgée ou si tous les titulaires de ces hypothèques, "mortgages" ou droits inscrits ont donné leur consentement par écrit. Toutefois, quand la radiation du navire est obligatoire en vertu de la législation d'un Etat partie, autrement qu'à la suite d'une vente volontaire, notification de la radiation encourue est donnée aux titulaires d'hypothèques, "mortgages" ou droits inscrits afin qu'ils puissent prendre les mesures voulues pour protéger leurs intérêts; la radiation ne prend effet qu'après l'expiration d'un délai raisonnable qui ne doit pas être inférieur à trois mois à compter de la notification auxdits titulaires, sauf si ces derniers consentent à ce qu'elle prenne effet plus tôt.

2. Sans préjudice du paragraphe 5 de l'article 12, un navire qui est ou qui a été immatriculé dans un Etat partie n'est susceptible d'être immatriculé dans un autre Etat partie que si le premier Etat a délivré :

a) Soit un certificat attestant que le navire a été radié;

b) Soit un certificat attestant que le navire sera radié avec effet immédiat à la date à laquelle la nouvelle immatriculation aura lieu. La date de la radiation est la date de la nouvelle immatriculation du navire.

Article 4. Privilèges maritimes

1. Chacune des créances suivantes sur le propriétaire, l'affréteur en dévolution, l'armateur gérant ou l'exploitant du navire est garantie par un privilège maritime sur le navire

a) Les créances pour gages et autres sommes dus au capitaine, aux officiers et autres membres du personnel de bord en vertu de leur engagement à bord du navire, y compris les frais de rapatriement et les cotisations d'assurance sociale payables pour leur compte;

b) Les créances du chef de mort ou de lésion corporelle survenant, sur terre ou sur eau, en relation directe avec l'exploitation du navire;

c) Les créances exigibles pour assistance et sauvetage du navire;

d) Les créances du chef des droits de port, de canal et d'autres voies navigables ainsi que des frais de pilotage;

e) Les créances délictuelles ou quasi délictuelles en raison de perte ou de dommage matériels causés par l'exploitation du navire, autres que ceux occasionnés à la cargaison, aux conteneurs et aux effets personnels; des passagers transportés à bord du navire.

2. Aucun privilège maritime ne grève le navire pour sûreté des créances visées aux alinéas b) et e) du paragraphe 1 qui proviennent ou résultent

a) De dommages découlant du transport maritime d'hydrocarbures ou autres substances dangereuses ou nocives, pour lesquels des indemnités sont payables aux créanciers en application de conventions internationales ou de lois nationales qui prévoient un régime de responsabilité objective et une assurance obligatoire ou d'autres moyens de garantir les créanciers; ou

b) Des propriétés radioactives ou d'une combinaison des propriétés radioactives avec des propriétés toxiques, explosives ou autres propriétés dangereuses d'un combustible nucléaire ou de produits ou déchets radioactifs.

Article 5. Rang des privilèges maritimes

1. Les privilèges maritimes énumérés à l'article 4 ont priorité sur les hypothèques, "mortgages" et droits inscrits et aucune autre créance n'est préférée à ces privilèges ou aux hypothèques, "mortgages" ou droits inscrits qui répondent aux prescriptions de l'article premier, sous réserve des dispositions des paragraphes 3 et 4 de l'article 12.

2. Les privilèges maritimes énumérés à l'article 4 prennent rang dans l'ordre qu'ils occupent; toutefois, les privilèges maritimes garantissant les créances exigibles pour assistance et sauvetage du navire ont priorité sur tous les autres privilèges maritimes grevant le navire préalablement à l'accomplissement des opérations qui leur ont donné naissance.

3. Les privilèges maritimes énumérés dans chacun des alinéas a), b), d) et e) du paragraphe 1 de l'article 4 viennent en concours entre eux au marc le franc.

4. Les privilèges maritimes garantissant les créances exigibles pour assistance et sauvetage du navire prennent rang entre eux dans l'ordre inverse de celui où sont nées les créances garanties par ces privilèges. Ces créances sont considérées comme étant nées à la date à laquelle chacune des opérations d'assistance est achevée.

Article 6. Autres privilèges maritimes

Tout Etat partie peut, en vertu de sa législation, accorder d'autres privilèges maritimes sur un navire pour garantir des créances, autres que celles qui sont visées à l'article 4, sur le propriétaire, l'affréteur en dévolution, l'armateur gérant ou l'exploitant du navire, à condition que ces privilèges

a) Soient assujettis aux dispositions des articles 8, 10 et 12;

b) S'éteignent :

i) A l'expiration d'un délai de six mois, à dater de la naissance des créances garanties, à moins qu'avant l'expiration de ce délai, le navire n'ait fait l'objet d'une saisie conservatoire ou d'une mesure d'exécution conduisant à une vente forcée; ou

ii) A la fin d'un délai de 60 jours après la vente du navire à un acquéreur de bonne foi, courant à compter de la date à laquelle la vente est enregistrée conformément aux lois de l'Etat dans lequel le navire est immatriculé après la vente;

le délai retenu est le premier qui vient à expiration;

c) Prennent rang après les privilèges maritimes énumérés à l'article 4 et également après les hypothèques, "mortgages" ou droits inscrits qui répondent aux dispositions de l'article premier.

Article 7. Droits de rétention

1. Tout Etat partie peut accorder en vertu de ses lois un droit de rétention portant sur un navire qui se trouve en la possession :

a) Soit d'un constructeur de navires, pour garantir des créances résultant de la construction du navire;

b) Soit d'un réparateur de navires, pour garantir des créances résultant de réparations, y compris de la reconstruction du navire, effectuées au cours de la période où il est en sa possession.

2. Ce droit de rétention s'éteint lorsque le navire cesse d'être en la possession du constructeur ou du réparateur de navires, autrement qu'à la suite d'une saisie conservatoire ou d'une mesure d'exécution.

Article 8. Caractéristiques propres aux privilèges maritimes

Sous réserve des dispositions de l'article 12, les privilèges maritimes suivent le navire nonobstant tout changement de propriété, d'immatriculation ou de pavillon.

Article 9. Extinction des privilèges maritimes par prescription

1. Les privilèges maritimes énumérés à l'article 4 s'éteignent à l'expiration d'un délai d'un an, à moins qu'avant l'expiration de ce délai, le navire n'ait fait l'ohjet d'une saisie conservatoire ou d'une mesure d'exécution, conduisant à une vente forcée.

2. Le délai d'un an mentionné au paragraphe 1 court :

a) En ce qui concerne le privilège maritime indiqué à l'alinéa a) du paragraphe 1 de l'article 4, à partir du moment où congé est donné à 1 'ayant-droit;

b) En ee qui concerne les privilèges maritimes énoncés aux alinéas b) à e) du paragraphe 1 de l'article 4, à partir de la date de la naissance des eréances garanties.

ce délai n'est susceptible d'aucune suspension ni interruption; toutefois, il ne court pas tant que la saisie conservatoire ou la mesure d'exécution n'est pas permise par la loi.

Article 10. Cession et subrogation

1. La cession d'une créance garantie par l'un des privilèges maritimes ou la subrogation dans les droits du titulaire d'une telle créance comporte simultanément la transmission du privilège.

2. Les créanciers titulaires de privilèges maritimes ne peuvent être subrogés au propriétaire du navire pour ce qui est des indemnités dues à celui-ci en vertu d'un contrat d'assurance.

Article 11. Notification de la vente forcée

1. Préalablement à la vente forcée d'un navire dans un Etat partie, l'autorité compétente de cet Etat partie veille à ce qu'une notification soit adressée conformément au présent article :

a) A l'autorité chargée du registre dans l'Etat d'immatriculation;

b) A tous les titulaires d'hypothèques, de "mortgages" ou de droits inscrits qui n'ont pas été constitués au porteur;

c) A tous les titulaires d'hypothèques, de "mortgages" ou de droits inscrits constitués au porteur et à tous les titulaires de privilèges maritimes énumérés à l'article 4, sous réserve que l'autorité compétente chargée de procéder à la vente forcée reçoive notification de leurs créances respectives;

d) Au propriétaire du navire, dont le nom est inscrit au registre.

2. Cette notification est adressée au moins 30 jours avant la vente forcée et mentionne :

a) Soit la date et le lieu de la vente forcée et les renseignements concernant la vente forcée ou la procédure aboutissant à celle-ci que l'autorité de l'Etat partie chargée de la procédure juge suffisants pour protéger les intérêts des personnes habilitées à recevoir notification;

b) Soit, si le lieu et la date de la vente forcée ne peuvent être déterminés avec certitude, la date approximative et le lieu prévu de la vente forcée ainsi que les renseignements concernant celle-ci que l'autorité de l'Etat partie chargée de la procédure juge suffisants pour protéger les intérêts des personnes habilitées à recevoir notification.

Dans l'éventualité évoquée à l'alinéa b) ci-dessus, notification supplémentaire de la date et du lieu effectifs de la vente forcée est donnée dès que ces date et lieu sont connus mais, en tout état de cause, sept jours au moins avant la vente forcée.

3. La notification spécifiée au paragraphe 2 du présent article est adressée par écrit soit en courrier recommandé, soit par tout moyen de communication électronique ou autre moyen approprié donnant lieu à un accusé de réception, aux personnes intéressées visées au paragraphe 1, si elles sont connues. En outre, la notification est publiée par voie de presse dans l'Etat où la vente forcée est réalisée et, si les autorités réalisant la vente forcée le jugent utile, dans d'autres publications.

Article 12. Effets de la vente forcée

1. En cas de vente forcée du navire dans un Etat partie, la totalité des hypothèques, "mortgages" ou droits inscrits, à l'exception de ceux que l'acheteur a pris en charge avec le consentement des titulaires, et tous les privilèges et autres charges de quelque nature que ce soit cessent de grever le navire, à condition :

a) Qu'au moment de la vente le navire se trouve dans la zone relevant de la juridiction de cet Etat;

b) Que la vente ait été réalisée conformément aux lois dudit Etat et aux dispositions de l'article 11 et du présent article.

2. Les frais et dépenses provoqués par la saisie conservatoire ou par la mesure d'exécution et par la vente qui l'a suivie sont payés les premiers par prélèvement sur le produit de la vente. Ces frais et dépenses comprennent notamment les frais de conservation du navire et d'entretien de l'équipage, ainsi que les gages, autres sommes et frais mentionnés à l'alinéa a) du paragraphe 1 de l'article 4, encourus depuis la date de la saisie conservatoire ou de la mesure d'exécution. Le solde du produit de la vente est distribué conformément aux dispositions de la présente Convention, à due concurrence des créances respectives. Après désintéressement de tous les créanciers, le reliquat éventuel du produit de la vente est versé au propriétaire et peut être librement transféré.

3. Un Etat partie peut prévoir dans sa législation qu'en cas de vente forcée d'un navire échoué ou coulé suite à l'enlèvement de celui-ci par une autorité publique aux fins de la sécurité de la navigation ou de la protection du milieu marin, les frais de cet enlèvement sont prélevés sur le produit de la vente par préférence à toutes les autres créances garanties par un privilège maritime sur le navire.

4. Si au moment de la vente forcée le navire est en la possession d'un constructeur ou d'un réparateur de navires qui, en vertu des lois de l'Etat partie dans lequel la vente a lieu, jouit d'un droit de rétention, le constructeur ou le réparateur de navires doit abandonner la possession du navire à l'acheteur mais est habilité à obtenir le règlement de sa créance sur le produit de la vente après que les créances des titulaires des privilèges maritimes mentionnés à l'article 4 ont été honorées.

5. Lorsqu'un navire immatriculé dans un Etat partie a fait l'objet d'une vente forcée dans tout Etat partie, l'autorité compétente délivre, à la demande de l'acheteur, un certificat attestant que le navire est vendu libre de toutes hypothèques, tous "mortgages" ou tous droits inscrits, à l'exception de ceux que l'acheteur a pris en charge, et de tous privilèges et autres charges, sous réserve que les conditions mentionnées aux alinéas a) et b) du paragraphe 1 aient été respectées. Sur production de ce certificat, le conservateur est tenu de radier la totalité des hypothèques, "mortgages" ou droits inscrits, à l'exception de ceux que l'acheteur a pris en charge, et d'immatriculer le navire au nom de l'acheteur ou de délivrer un certificat de radiation aux fins de la nouvelle immatriculation, selon le cas.

6. Les Etats parties veillent à ce que tout produit d'une vente forcée soit effectivement disponible et librement transférable.

Article 13. Champ d'application

1. Sauf stipulations contraires de la présente Convention, ses dispositions s'appliquent à tous les navires de mer immatriculés dans un Etat partie, ou dans un autre Etat dès lors que les navires de ce dernier relèvent de la juridiction d'un Etat partie.

2. Aucune disposition de la présente Convention ne crée de droits, ni ne permet l'exécution de droits sur un navire appartenant à un Etat ou exploité par lui et exclusivement affecté à un service public non commercial.

Article 14. Communications entre Etats parties

Aux fins des articles 3, 11 et 12, les autorités compétentes des Etats parties sont habilitées à correspondre directement entre elles.

Article 15. Conflit de conventions

Aucune disposition de la présente Convention ne porte atteinte à l'application d'une convention internationale prévoyant une limitation de la responsabilité ou d'une législation nationale lui donnant effet.

Article 16. Changement temporaire de pavillon

Si un navire de mer immatriculé dans un Etat est autorisé à battre temporairement le pavillon d'un autre Etat, les dispositions suivantes s'appliquent :

a) Aux fins du présent article, les mentions dans la présente Convention de "l'Etat où le navire est immatriculé" ou de "l'Etat d'immatriculation" sont considérées comme désignant l'Etat où le navire était immatriculé, immédiatement avant le changement de pavillon et la mention de "l'autorité compétente chargée du registre" est considérée comme désignant l'autorité compétente chargée du registre d'immatriculation dans cet Etat;

b) Les lois de l'Etat d'immatriculation sont déterminantes aux fins de la reconnaissance des hypothèques, "mortgages" et droits inscrits;

c) L'Etat d'immatriculation requiert qu'il soit porté dans son registre une mention indiquant l'Etat dont le navire est autorisé à battre temporairement le pavillon; de même, l'Etat dont le navire est autorisé à battre temporairement le pavillon requiert que l'autorité chargée de l'inscription du navire mentionne dans son registre l'Etat d'immatriculation;

d) Aucun Etat partie n'autorise un navire immatriculé dans cet Etat à battre temporairement le pavillon d'un autre Etat à moins que la totalité des hypothèques, "mortgages" ou droits inscrits sur ce navire n'ait préalablement été purgée ou que les titulaires de la totalité de ces hypothèques, "mortgages" ou droits inscrits n'aient donné leur consentement par écrit;

e) La notification visée à l'article 11 est adressée également à l'autorité compétente chargée de l'inscription du navire dans l'Etat dont le navire est autorisé à battre temporairement le pavillon;

f) Sur production du certificat de radiation visé au paragraphe 5 de l'article 12, l'autorité compétente chargée de l'inscription du navire dans l'Etat dont le navire est autorisé à battre temporairement le pavillon délivre, à la demande de l'acheteur, un certificat attestant que le droit de battre le pavillon de cet Etat est révoqué;

g) Aucune disposition de la présente Convention ne peut être interprétée comme imposant aux Etats parties l'obligation d'autoriser des navires étrangers à battre temporairement leur pavillon, ou des navires nationaux à battre temporairement un pavillon étranger.

Article 17. Dépositaire

La présente Convention est déposée auprès du Secrétaire général de l'organisation des Nations Unies.

Article 18. Signature, ratification, acceptation, approbation et adhésion

1. La présente Convention est ouverte à la signature des Etats au Siège de l'organisation des Nations Unies, à New York, du 1er septembre 1993 au 31 août 1994. Elle reste ensuite ouverte à l'adhésion.

2. Les Etats peuvent exprimer leur consentement à être liés par la présente Convention par :

a) Signature sans réserve quant à la ratification, l'acceptation ou l'approbation;

b) Signature sous réserve de ratification, d'acceptation ou d'approbation, suivie de ratification, d'acceptation ou d'approbation; ou

c) Adhésion.

3. La ratification, l'acceptation, l'approbation ou l'adhésion s'effectuent par le dépôt d'un instrument à cet effet auprès du dépositaire.

Article 19. Entrée en vigueur

1. La présente Convention entrera en vigueur 6 mois après la date à laquelle 10 Etats auront exprimé leur consentement à être liés par elle.

2. Pour un Etat qui exprime son consentement à être lié par la présente Convention après que les conditions de son entrée en vigueur ont été remplies, ce consentement prendra effet 3 mois après la date à laquelle il aura été exprimé.

Article 20. Révision et amendement

1. Le Secrétaire général de l'organisation des Nations Unies convoque une Conférence des Etats parties pour réviser ou modifier la présente Convention, à la demande d'un tiers des Etats parties.

2. Tout consentement à être lié par la présente Convention exprimé après la date d'entrée en vigueur d'un amendement à la présente Convention est réputé s'appliquer à la Convention telle que modifiée.

Article 21. Dénonciation

1. La présente Convention peut être dénoncée par l'un quelconque des Etats parties à tout moment, après la date à laquelle la présente Convention entre en vigueur à l'égard de cet Etat.

2. La dénonciation s'effectue au moyen du dépôt d'un instrument de dénonciation auprès du dépositaire.

3. La dénonciation prend effet un an après la date à laquelle le dépositaire a reçu l'instrument de dénonciation ou à l'expiration de tout délai plus long énoncé dans cet instrument.

Article 22. Langues

La présente Convention est établie en un seul exemplaire original en langues anglaise, arabe, chinoise, espagnole, française et russe, tous les textes faisant également foi.

Fait a Genève ce six mai mil neuf cent quatre-vingt-treize.

En Foi de Quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs gouvernements respectifs, ont apposé leur signature sous la présente Convention.

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

МЕЖДУНАРОДНАЯ КОНВЕНЦИЯ О МОРСКИХ ЗАЛОГАХ И ИПОТЕКАХ 1993 ГОДА

Государства - участники настоящей Конвенции,

сознавая необходимость улучшения условий для финансирования судов и развития национального торгового флота,

признавая желательность обеспечения международной унификации в области морских залогов и ипотек и поэтому

будучи убеждены в необходимости принятия международно-правового документа, регулирующего морские залоги и ипотеки,

приняли решение заключить Конвенцию с этой целью и соответственно договорились о нижеследующем:

Статья 1

Признание и принудительное осуществление ипотек и обременений

Ипотеки ("mortgages", "hypothèques") и регистрируемые обременения того же характера, причем регистрируемые обременения того же характера далее именуются "обременения", устанавливаемые в отношении морских судов, признаются и подлежат принудительному осуществлению в Государствах-участниках при условии, что:

a) такие ипотеки и обременения установлены и занесены в реестр в соответствии с законодательством государства, в котором зарегистрировано судно;

b) реестр и любые документы, подлежащие сдаче на хранение регистрирующему органу в соответствии с законодательством государства, в котором зарегистрировано судно, открыты для публичной проверки, а выписки из реестра и копии таких документов могут быть получены от регистрирующего органа; и

c) в реестре или любых документах, упомянутых в пункте b), содержатся, по крайней мере, имя и адрес лица, в пользу которого установлены ипотека или обременение, или отметка о том, что они установлены на предъявителя, а также указана максимальная сумма обеспечения, если этого требует законодательство государства регистрации или если эта сумма указана в документе, устанавливающем ипотеку или обременение, дата и другая информация, которая в соответствии с законодательством государства регистрации определяет очередность удовлетворения относительно других зарегистрированных ипотек и обременений.

Статья 2

Очередность удовлетворения и последствия ипотек и обременений

Очередность удовлетворения зарегистрированных ипотек или обременений относительно друг друга и, без ущерба для положений настоящей Конвенции, их последствия для третьих сторон определяются законодательством государства регистрации; однако, без ущерба для положений настоящей Конвенции, все вопросы, касающиеся процедуры принудительного осуществления, регулируются законодательством государства, где это осуществление имеет место.

Статья 3

Переход права собственности или изменение регистрации

1. За исключением случаев, предусмотренных в статьях 11 и 12, во всех других случаях, влекущих за собой исключение судна из реестра Государства-участника, такое Государство-участник не разрешает собственнику исключить судно из своего реестра до тех пор, пока из него не будут исключены все зарегистрированные ипотеки или обременения или пока не будет получено письменное согласие всех держателей таких ипотек или обременений. Однако если в соответствии с законодательством Государства-участника исключение судна из реестра производится в обязательном порядке, помимо случаев добровольной продажи, то держателям зарегистрированных ипотек или обременений направляется уведомление о предстоящем исключении судна из реестра, с тем чтобы такие держатели приняли надлежащие меры для защиты своих интересов; если только не было получено согласия этих держателей, исключение из реестра производится лишь по истечении разумного периода времени, составляющего не менее трех месяцев после соответствующего уведомления таких держателей.

2. Без ущерба для положений пункта 5 статьи 12 судно, вносимое или внесенное в реестр в Государстве-участнике, не подлежит регистрации в другом Государстве-участнике, за исключением случаев, когда:

a) первое государство выдало свидетельство, удостоверяющее, что судно исключено из реестра; или

b) первое государство выдало свидетельство, удостоверяющее, что судно будет незамедлительно исключено из реестра в тот момент, когда будет произведена новая регистрации. Дата исключения из реестра является датой новой регистрации судна.

Статья 4

Морские залоги

1. Каждый из следующих видов требований к собственнику, фрахтователю по димайз-чартеру, управляющему или оператору судна обеспечивается морским залогом в отношении судна:

a) требования в отношении заработной платы и других сумм, причитающихся капитану, командному составу и другим членам экипажа судна в связи с их работой на судне, включая расходы по репатриации и взносы в фонд социального страхования, выплачиваемые от их имени;

b) требования в связи с гибелью или телесными повреждениями на суше или на воде, если они непосредственно связаны с эксплуатацией судна;

c) требования в отношении вознаграждения за спасение судна;

d) требования в отношении выплаты портовых сборов, сборов за пользование каналами и другими водными путями и лоцманских сборов;

e) требования, вытекающие из гражданских правонарушений, связанных с нанесением материального ущерба или вреда в процессе эксплуатации судна, за исключением утраты или повреждения груза, контейнеров или багажа пассажиров, перевозимых на судне.

2. Никакой морской залог не устанавливается в отношении судна для обеспечения требований, указанных в подпунктах b) и e) пункта 1, которые вытекают из или возникают в результате:

a) ущерба в связи с перевозкой нефти или других опасных или вредных веществ морем, компенсация за который выплачивается предъявителям требований в соответствии с международными конвенциями или национальным законодательством, предусматривающими строгую ответственность и обязательное страхование или другие средства обеспечения требований; или

b) радиоактивных свойств или комбинации радиоактивных свойств с токсичными, взрывчатыми или другими опасными свойствами ядерного топлива или радиоактивных продуктов или отходов.

Статья 5

Очередность удовлетворения морских залогов

1. Морские залоги, указанные в статье 4, имеют приоритет перед зарегистрированными ипотеками и обременениями, и никакое другое требование не имеет приоритета перед такими морскими залогами или перед такими ипотеками или обременениями, которые соответствуют положениям статьи 1, за исключением случаев, предусмотренных в пунктах 3 и 4 статьи 12.

2. Морские залоги, указанные в статье 4, удовлетворяются в том порядке, в котором они перечислены, при том, однако, условии, что морские залоги, служащие обеспечением требований в отношении вознаграждения за спасение судна, имеют приоритет перед всеми другими морскими залогами, установленными в отношении судна до момента совершения операций, в результате которых возникают указанные залоги.

3. Морские залоги, указанные в каждом из подпунктов a), b), d) и e) пункта 1 статьи 4, имеют одинаковую очередность удовлетворения в отношении друг друга.

4. Морские залоги, служащие обеспечением требований в отношении вознаграждения за спасение судна, удовлетворяются в порядке, обратном времени возникновения обеспеченных ими требований. Такие требования считаются возникшими с момента завершения каждой спасательной операции.

Статья 6

Другие морские залоги

Каждое государство-участник может в своем законодательстве предусмотреть другие морские залоги в отношении судов для обеспечения требований к собственнику, фрахтователю по димайз-чартеру, управляющему или оператору судна, помимо требований, о которых говорится в статье 4, при условии, что такие залоги:

a) регулируются положениями статей 8, 10 и 12;

b) погашаются

i) по истечении шести месяцев с момента возникновения обеспеченных ими требований, если только до истечения этого срока судно не было арестовано, причем такой арест вызвал принудительную продажу; или

ii) по истечении 60 дней после продажи судна добросовестному покупателю, при этом данный срок начинает исчисляться с даты регистрации продажи в соответствии с законодательством государства, в котором судно регистрируется после продажи;

в зависимости от того, какой срок истекает раньше; и

c) удовлетворяются после морских залогов, указанных в статье 4, а также после зарегистрированных ипотек или обременений, соответствующих положениям статьи 1.

Стать 7

Права удержання

1. Каждое Государство-участник может предусмотреть в своем законодательстве право удержания в отнсшении судна, находящегося во владении:

a) судостроительного предприятия - для обеспечения требований в связи с постройкой судна; или

b) судоремонтного предприятия - для обеспечения требований в связи с ремонтом судна, включая его реконструкцию, произведенным в период такого владения.

2. Действие такого права удержания прекращается, как только судно перестает находиться во владении судостроительного или судоремонтного предприятия, за исключением случаев ареста.

Стать 8

Особенности морских залогов

С учетом положений статьи 12 морские залогн следуют за судиом независимо от любого перехода права собственности или изменения регистрации или флага.

Статья 9

Погашение морских залогов в связи с истечением срока давности

1. Морские залоги, указанные в статье 4, погащаются по истечении одного года, если только до истечения этого срока судно не было арестовано, причем такой арест вызвал принудительную продажу.

2. Годичный срок, упомянутый в пункте 1, начинает исчисляться:

a) в отношении морского залога, указанного в пункте 1 a) статьи 4, с момента узольнения с судна лица, предъявляющего требования;

b) в отношении морских залогов, указанных в пункте 1 b)-e) статьи 4, с момента возникновения обеспеченных ими требований;
и не может быть приостановлен или прерван при том, однако, условии, что в иего че засчитывается период, в течение которого арест судна не допускается законом.

Стать 10

Уступка и суброгация

1. Уступка или суброгация требования, обеспеченного морским залогом, влечет одновременную уступку или суброгацию такого морского залога.

2. Не может производиться суброгация предъявителей требоваиий, обеспеченных морскими залогами, в отношеиии возмещения, причитающегося собственнику судна на основании договора страхования.

Статья 11

Уведомление о принудительной продаже

1. До принудительной продажи судна в Государстве-участнике компетентный орган такого Государства-участника обеспечивает, чтобы в соответствии с настоящей статьей было направлено уведомление:

a) органу, ведающему реестром в государстве регистрации;

b) всем держателям зарегистрироваиных ипотек или обременений, которые не были установлены на предъявителя;

c) всем держателям зарегистрированных ипотек или обременений, установленных на предъявителя, и всем держателям морских залогов, указанных в статье 4, при условии, что компетентный орган, осуществляющий принудительную продажу, получил уведомление об их соответствующих требованиях; и

d) зарегистрированному собственнику судна.

2. Такое уведомление направляется не менее чем за 30 дней до принудительной продажи и содержит:

a) информацию о времени и месте принудительной продажи и такие сведения, касающиеся принудительной продажи или процедур, ведущих к принудительной продаже, которые орган Государства-участника, выполняющий эти процедуры, посчитает достаточными для защиты интересов лиц, имеющих право на уведомление; или,

b) если место и время принудительной продажи не могут быть точно определены, информацию о примерном времени и предполагаемом месте принудительной продажи и такие сведения, касающиеся принудительной продажи, которые орган Государства-участника, выполняющий эти процедуры, посчитает достаточными для защиты интересов лиц, имеющих право на уведомление. Если направляется уведомление в соответствии с подпунктом b), то дополнительное уведомление о фактическом времени и месте принудительной продажи направляется после того, как они станут известны, но в любом случае не позднее чем за семь дней до принудительной продажи.

3. Уведомление, упомянутое в пункте 2 настоящей статьи, составляется в письменной форме и направляется либо заказной почтой, либо с помощью любых электронных или других соответствующих средств, предусматривающих подтверждение получения, заинтересованным лицам, указанным в пункте 1, если о них имеется информация. Кроме того, уведомление осуществляется путем объявления в печати в государстве, где производится принудительная продажа, и, по усмотрению органа, осуществляющего принудительную продажу, в других публикациях.

Статья 12

Последствия принудительной продажи

1. В случае принудительной продажи судна в Государстве-участнике все зарегистрированные ипотеки или обременения, за исключением тех, которые были приняты покупателем с согласия их держателей, и все залоги и другие обременения любого рода прекращают свое действие в отношении этого судна при условии, что:

a) в момент продажи судно находится в пределах юрисдикции этого государства; и

b) продажа совершена в соответствии с законодательством указанного государства и положениями статьи 11 и настоящей статьи.

2. Издержки и расходы, возникающие в связи с арестом и последующей продажей судна, оплачиваются из средств, полученных от продажи, в первую очередь. Такие издержки и расходы включают, в частности, расходы по содержанию судна и экипажа, а также заработную плату, другие суммы и расходы, указанные в пункте 1 a) статьи 4 и возникшие с момента ареста. Остаток полученных средств распределяется в соответствии с положениями настоящей Конвенции в пределах, необходимых для удовлетворения соответствующих требований. После удовлетворения требований всех предъявителей возможные остающиеся средства выплачиваются собственнику и свободно переводятся.

3. Государство-участник может предусмотреть в своем законодательстве, что в случае принудительной продажи севшего на мель или затонувшего судна, которое было удалено государственным органом в интересах безопасности судоходства или защиты морской среды, связанные с таким удалением расходы оплачиваются из средств, полученных от продажи, до удовлетворения всех других требований, обеспеченных морским залогом в отношении судна.

4. Если в момент принудительной продажи судно находится во владении судостроительного или судоремонтного предприятия, которое в соответствии с законодательством Государства-участника, где осуществляется продажа, имеет право удержания, то такое судостроительное или судоремонтное предприятие должно отказаться от владения судном в пользу покупателя, но при этом оно имеет право получить удовлетворение своего требования из средств, вырученных от продажи, после удовлетворения требований держателей морских залогов, упомянутых в статье 4.

5. Если судно, зарегистрированное в Государстве-участнике, стало объектом принудительной продажи в каком-либо Государстве-участнике, то компетентный орган по просьбе покупателя выдает документ, удостоверяющий, что судно продано без каких-либо зарегистрированных ипотек или обременений, за исключением тех, которые были приняты покупателем, а также без каких-либо залогов и других обременений, при условии, что были соблюдены положения пункта 1 a) и b). По предъявлении такого документа регистрирующий орган обязан исключить отметки обо всех зарегистрированных ипотеках или обременениях, за исключением тех, которые были приняты покупателем, и, в зависимости от обстоятельств, зарегистрировать судно на имя покупателя или выдать свидетельство о его исключении из реестра в связи с новой регистрацией.

6. Государства-участники обеспечивают фактическое наличие и свободный перевод любых средств, полученных от принудительной продажи.

Статья 13

Сфера применения

1. Если в настоящей Конвенции не предусмотрено иное, ее положения применяются ко всем морским судам, зарегистрированным в Государстве-участнике или в государстве, не являющемся Государством-участником, если на суда последнего распространяется юрисдикция Государства-участника.

2. Ничто в настоящей Конвенции не создает каких-либо прав и не служит основанием для принудительного осуществления каких-либо прав в отношении любого судна, принадлежащего государству или эксплуатируемого им и используемого только для государственной некоммерческой службы.

Статья 14

Связь между Государствами-участниками

Для целей статей 3, 11 и 12 компетентные органы Государств-участников уполномочены вступать в непосредственный контакт друг с другом.

Статья 15

Коллизия конвенций

Ничто в настоящей Конвенции не затрагивает применения какой-либо международной конвенции, предусматривающей ограничение ответственности, или национального законодательства, вводящего ее в действие.

Статья 16

Временная перемена флага

Если морское судно, зарегистрированное в одном государстве, получает разрешение временно плавать под флагом другого государства, применяются следующие положения:

a) Для целей настоящей статьи ссылки в настоящей Конвенции на "государство, в котором зарегистрировано судно", или на "государство регистрации" считаются ссылками на государство, в котором судно было зарегистрировано непосредственно до перемены флага, а ссылки на "орган, ведающий реестром", считаются ссылками на орган, ведающий реестром в этом государстве.

b) Законодательство государства регистрации является определяющим для целей признания зарегистрированных ипотек и обременений.

c) Государство регистрации требует, чтобы в его реестре была запись с указанием государства, под флагом которого судну временно разрешено плавать; аналогичным образом государство, под флагом которого судну временно разрешено плавать, требует, чтобы орган, ведающий учетом судна, сделал в реестре запись с указанием государства регистрации.

d) Никакое Государство-участник не разрешает судну, зарегистрированному в этом государстве, временно плавать под флагом другого государства, пока не будут погашены все зарегистрированные ипотеки или обременения в отношении этого судна или не будет получено письменное согласие держателей всех таких ипотек или обременений.

e) Уведомление, о котором говорится в статье 11, направляется также компетентному органу, ведающему учетом судна в государстве, под флагом которого судну временно разрешено плавать.

f) По предъявлении упомянутого в пункте 5 статьи 12 свидетельства об исключении из реестра компетентный орган, ведающий учетом судна в государстве, под флагом которого ему временно разрешено плавать, по просьбе покупателя выдает свидетельство о том, что право плавать под флагом этого государства аннулировано.

g) Ничто в настоящей Конвенции не должно толковаться как налагающее на Государства-участники какие-либо обязательства в отношении разрешения иностранным судам временно плавать под их флагом или национальным судам временно плавать под иностранным флагом.

Статья 17

Депозитарий

Настоящая Конвенция сдается на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

Статья 18

Подписание, ратификация, принятие, утверждение и присоединение

1. Настоящая Конвенция открыта для подписания любым государством в Центральных учреждениях Организации Объединенных Наций в Нью-Йорке с 1 сентября 1993 года по 31 августа 1994 года, а после этой даты остается открытой для присоединения.

2. Государства могут выразить свое согласие быть связанными настоящей Конвенцией путем:

a) подписания без оговорки о ратификации, принятии или утверждении; или

b) подписания с оговоркой о ратификации, принятии или утверждении с последующей ратификацией, принятием или утверждением; или

c) присоединения.

3. Ратификация, принятие, утверждение или присоединение осуществляются путем сдачи соответствующего документа на хранение депозитарию.

Статья 19

Вступление в силу

1. Настоящая Конвенция вступает в силу через 6 месяцев после даты, на которую 10 государств выразят свое согласие быть связанными ею.

2. Для государства, которое выразило свое согласие быть связанным настоящей Конвенцией после выполнения условий для ее вступления в силу, такое согласие приобретает силу через 3 месяца после даты выражения такого согласия.

Статья 20

Пересмотр и внесение поправок

1. Конференция Государств-участников для пересмотра или внесения поправок в настоящую Конвенцию созывается Генеральным секретарем Организации Объединенных Наций по просьбе одной трети Государств-участников.

2. Любое согласие быть связанным настоящей Конвенцией, выраженное после даты вступления в силу поправки к настоящей Конвенции, считается относящимся к Конвенции с этой поправкой.

Статья 21

Денонсация

1. Любое Государство-участник может денонсировать настоящую Конвенцию в любое время после даты вступления в силу настоящей Конвенции для этого государства.

2. Денонсация осуществляется путем сдачи на хранение депозитарию документа о денонсации.

3. Денонсация вступает в силу через один год или такой более длительный период времени, который может быть указан в документе о денонсации, после получения депозитарием документа о денонсации.

Статья 22

Языки

Настоящая Конвенция составлена в одном экземпляре на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках, причем все тексты являются равно аутентичными.

СОВЕРШЕНО В Женеве шестого мая одна тысяча девятьсот девяносто третьего года.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподписавшиеся, должным образом на то уполномоченные своими соответствующими правительствами, подписали настоящую Конвенцию.

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

CONVENIO INTERNACIONAL SOBRE LOS PRIVILEGIOS MARITIMOS Y LA HIPOTECA NAVAL, 1993

Los Estados Partes en el presente Convenio,

Conscientes de la necesidad de mejorar las condiciones de financiación de los buques y el desarrollo de las flotas mercantes nacionales,

Reconociendo la conveniencia de uniformidad internacional en la esfera de los privilegios marítimos y la hipoteca naval, y por ende

Convencidos de la necesidad de un instrumento jurídico internacional que regule los privilegios marítimos y la hipoteca naval,

Han decidido celebrar un Convenio a esos efectos y, en consecuencia, han convenido en lo siguiente:

Artículo 1

Reconocimiento y ejecución de hipotecas, mortgages y gravámenes

Las hipotecas y mortgages, y los gravámenes reales inscribibles del mismo género, que en lo sucesivo se denominarán "gravámenes", constituidos sobre buques de navegación marítima serán reconocidos y ejecutables en los Estados Partes, a condición de que:

a) tales hipotecas, mortgages y gravámenes hayan sido constituidos e inscritos en un registro de conformidad con la legislación del Estado en que esté matriculado el buque;

b) el registro y los documentos que se hayan de presentar al registrador de conformidad con las leyes del Estado en que esté matriculado el buque puedan ser libremente consultados por el público y de que se pueda solicitar al registrador el libramiento de extractos del registro y copias de esos documentos; y

c) el registro o alguno de los documentos mencionados en el apartado b) especifique, por lo menos, el nombre y la dirección de la persona a favor de la cual se haya constituido la hipoteca, el mortgage o el gravamen, o el hecho de que esa garantía ha sido constituida al portador, el importe máximo garantizado, si la legislación del Estado de matrícula estableciere ese requisito o si ese importe se especificare en el documento de constitución de la hipoteca, el mortgage o el gravamen, y la fecha y otras circunstancias que, de conformidad con la legislación del Estado de matrícula, determinen su rango respecto de otras hipotecas, mortgages y gravámenes inscritos.

Artículo 2

Rango y efectos de hipotecas, mortgages y gravámenes

La prelación de las hipotecas, mortgages o gravámenes inscritos entre sí y, sin perjuicio de lo dispuesto en el presente Convenio, sus efectos respecto de terceros serán los que determine la legislación del Estado de matrícula; no obstante, sin

perjuicio de lo dispuesto en el presente Convenio, todas las cuestiones relativas al procedimiento de ejecución se regirán por la legislación del Estado donde éste tenga lugar.

Artículo 3

Cambio de propiedad o de matrícula

1. Con excepción de los casos a que se refieren los artículos 11 y 12, en todos los demás casos que impliquen la baja del buque en el registro de un Estado Parte, ese Estado Parte no autorizará al propietario a cancelar la inscripción del buque a no ser que se hayan cancelado previamente todas las hipotecas, mortgages o gravámenes inscritos o que se haya obtenido el consentimiento por escrito de todos los beneficiarios de esas hipotecas, mortgages o gravámenes. No obstante, cuando la cancelación de la inscripción del buque sea obligatoria de conformidad con la legislación de un Estado Parte, por una causa distinta de la venta voluntaria, se notificará a los beneficiarios de hipotecas, mortgages o gravámenes inscritos esa inminente cancelación a fin de que puedan adoptar las medidas apropiadas para proteger sus intereses; salvo que los beneficiarios consientan en ello, la cancelación de la inscripción no se practicará hasta que haya transcurrido un plazo razonable que no será inferior a tres meses contados desde la correspondiente notificación a esos beneficiarios.

2. Sin perjuicio de lo dispuesto en el párrafo 5 del artículo 12, el buque que esté o haya estado matriculado en un Estado Parte no podrá ser admitido para su inscripción en el registro de matrícula de otro Estado Parte a menos que aquel Estado:

a) haya librado un certificado que acredite la baja del buque en el registro de matrícula; o

b) haya librado un certificado que acredite que el buque causará baja en el registro de matrícula con efecto inmediato en el momento en que se practique la nueva matriculación. La fecha de la baja será la fecha de la nueva matriculación del buque.

Artículo 4

Privilegios marítimos

1. Los siguientes créditos contra el propietario, el arrendatario a casco desnudo, el gestor o el naviero del buque estarán garantizados con un privilegio marítimo sobre el buque:

a) los créditos por los sueldos y otras cantidades debidos al capitán, los oficiales y demás miembros de la dotación del buque en virtud de su enrolamiento a bordo del buque, incluidos los gastos de repatriación y las cuotas de la seguridad social pagaderas en su nombre;

b) los créditos por causa de muerte o lesiones corporales sobrevenidas, en tierra o en el agua, en relación directa con la explotación del buque;

c) los créditos por la recompensa pagadera por el salvamento del buque;

d) los créditos por derechos de puerto, de canal y de otras vías navegables y practicaje;

e) los créditos nacidos de culpa extracontractual por razón de la pérdida o el daño materiales causados por la explotación del buque distintos de la pérdida o el daño ocasionados al cargamento, los contenedores y los efectos del pasaje transportados a bordo del buque.

2. Ningún privilegio marítimo gravará un buque en garantía de los créditos a que se refieren los apartados b) y e) del párrafo 1 que nazcan o resulten:

a) de daños relacionados con el transporte marítimo de hidrocarburos u otras sustancias nocivas o peligrosas, por los que sea pagadera una indemnización a los acreedores con arreglo a los convenios internacionales o las leyes nacionales que establezcan un régimen de responsabilidad objetiva y un seguro obligatorio u otros medios de garantía de los créditos; o

b) de las propiedades radiactivas o de su combinación con las propiedades tóxicas, explosivas u otras propiedades peligrosas del combustible nuclear o de los productos o desechos radiactivos.

Artículo 5

Prelación de los privilegios marítimos

1. Los privilegios marítimos enumerados en el artículo 4 tendrán preferencia sobre las hipotecas, mortgages y gravámenes inscritos y ningún otro crédito tendrá preferencia sobre tales privilegios marítimos ni sobre tales hipotecas, mortgages o gravámenes que se ajusten a lo prevenido en el artículo 1, sin porjuicio de lo dispuesto en los párrafos 3 y 4 del artículo 12.

2. Los privilegios marítimos tendrán prelación por el orden en que se enumeran en el artículo 4; no obstante, los privilegios marítimos que garanticen créditos por la recompensa pagadera por el salvamento del buque tendrán preferencia sobre todos los demás privilegios marítimos a que se halle afecto el buque antes de efectuarse las operaciones que dieron origen a aquellos privilegios.

3. Los privilegios marítimos enumerados en cada uno de los apartados a), b), d) y e) del párrafo 1 del artículo 4 concurrirán entre ellos a prorrata.

4. Los privilegios marítimos que garanticen los créditos por la recompensa pagadera por el salvamento del buque tendrán prelación entre sí por el orden inverso al de la fecha de nacimiento de los créditos garantizados con esos privilegios. Esos créditos se tendrán por nacidos en la fecha en que concluyó cada operación de salvamento.

Artículo 6

Otros privilegios marítimos

Todo Estado Parte podrá conceder, en virtud de su legislación, otros privilegios marítimos sobre un buque para garantizar créditos, distintos de los mencionados en el artículo 4, contra el propietario, el arrendatario a casco desnudo, el gestor o el naviero del buque, a condición de que esos privilegios:

a) estén sujetos a lo dispuesto en los artículos 8, 10 y 12;

b) se extingan

i) a la expiración de un plazo de seis meses contados desde el nacimiento de los créditos garantizados, a menos que, antes del vencimiento de ese plazo, el buque haya sido objeto de embargo preventivo o ejecución conducentes a una venta forzosa; o

ii) al final de un plazo de 60 días después de la venta del buque a un comprador de buena fe, que empezará a correr desde el día en que se inscriba la venta en el registro de conformidad con la legislación del Estado en que esté matriculado el buque después de la venta, si este plazo venciere antes que el señalado en el inciso anterior; y

c) se pospongan a los privilegios marítimos enumerados en el artículo 4, así como a las hipotecas, mortgages o gravámenes inscritos que se ajusten a lo prevenido en el artículo 1.

Artículo 7

Derechos de retención

1. Todo Estado Parte podrá conceder con arreglo a su legislación un derecho de retención respecto de un buque que se halle en posesión:

a) de un constructor de buques, para garantizar créditos por la construcción del buque; o

b) de un reparador de buques, para garantizar créditos por la reparación del buque, incluida su reconstrucción, efectuada durante el período en que esté en su posesión.

2. Ese derecho de retención se extinguirá cuando el buque deje de estar en posesión del constructor o reparador de buques de otra manera que como consecuencia de embargo preventivo o ejecución.

Artículo 8

Características de los privilegios marítimos

Sin perjuicio de lo dispuesto en el artículo 12, los privilegios marítimos siguen al buque no obstante cualquier cambio de propiedad, matrícula o pabellón.

Artículo 9

Extinción de los privilegios marítimos por el transcurso del tiempo

1. Los privilegios marítimos enumerados en el artículo 4 se extinguirán por el transcurso de un año a menos que, antes del vencimiento de ese plazo, el buque haya sido objeto de embargo preventivo o ejecución conducentes a una venta forzosa.

2. El plazo de un año fijado en el párrafo 1 empezará a correr:

a) con respecto al privilegio marítimo a que se refiere el apartado a) del párrafo 1 del artículo 4, desde el momento en que haya terminado el enrolamiento del acreedor a bordo del buque;

b) con respecto a los privilegios marítimos a que se refieren los apartados b) a e) del párrafo 1 del artículo 4, desde la fecha de nacimiento de los créditos que esos privilegios garanticen;

y no podrá ser objeto de ninguna suspensión ni interrupción. No obstante, ese plazo no correrá durante el tiempo que, por ministerio de la ley, no se pueda proceder al embargo preventivo o a la ejecución del buque.

Artículo 10

Cesión y subrogación

1. La cesión de un crédito garantizado con un privilegio marítimo o la subrogación en los derechos del titular del crédito entraña simultáneamente la cesión de ese privilegio marítimo o la subrogación en los derechos que éste lleva aparejados.

2. Los acreedores marítimos privilegiados no podrán subrogarse en los derechos del propietario del buque a la indemnización debida en virtud de un contrato de seguro.

Artículo 11

Notificación de la venta forzosa

1. Antes de la venta forzosa de un buque en un Estado Parte, la autoridad competente de ese Estado Parte velará por que sea notificada conforme a lo dispuesto en el presente artículo:

a) a la autoridad encargada del registro en el Estado de matrícula;

b) a todos los beneficiarios de las hipotecas, mortgages o gravámenes inscritos que no hayan sido constituidos al portador;

c) a todos los beneficiarios de las hipotecas, mortgages o gavámenes inscritos constituidos al portador y a todos los titulares de los privilegios marítimos enumerados en el artículo 4, a condición de que la autoridad competente encargada de proceder a la venta forzosa reciba notificación de sus créditos respectivos; y

d) a la persona que tenga inscrita a su favor la propiedad del buque.

2. Esa notificación, que deberá hacerse por lo menos 30 días antes de la venta forzosa, expresará:

a) la fecha y el lugar de la venta forzosa y las circunstancias relativas a la venta forzosa o al proceso conducente a la venta forzosa que la autoridad del Estado Parte que sustancie el proceso estime suficientes para proteger los intereses de las personas que deban ser notificadas; o

b) si la fecha y el lugar de la venta forzosa no pudieren determinarse con certeza, la fecha aproximada y el lugar previsto de la venta forzosa y las circunstancias relativas a la venta forzosa que la autoridad del Estado Parte que sustancie el proceso estime suficientes para proteger los intereses de las personas que deban ser notificadas.

Si la notificación se hace de conformidad con el apartado b), se notificarán asimismo la fecha y el lugar efectivos de la venta forzosa cuando fueren conocidos pero, en cualquier caso, como mínimo siete días antes de la venta forzosa.

3. La notificación a que se refiere el párrafo 2 de este artículo se hará por escrito y se practicará, bien por correo certificado, bien por cualquier medio de comunicación electrónica u otro medio idóneo que dé lugar a un acuse de recibo, a las personas interesadas que se indican en el párrafo 1, si fueren conocidas. Asimismo, la notificación se practicará por edictos publicados en los periódicos del Estado en que se realice la venta forzosa y, si la autoridad que proceda a la venta forzosa lo estimare conveniente, en otras publicaciones.

Artículo 12

Efectos de la venta forzosa

1. En caso de venta forzosa del buque en un Estado Parte, todas las hipotecas, mortgages o gravámenes inscritos, salvo los que el comprador haya tomado a su cargo con el consentimiento de los beneficiarios, y todos los privilegios y otras cargas de cualquier género dejarán de gravar el buque a condición de que:

a) en el momento de la venta el buque se encuentre dentro del ámbito de la jurisdicción de ese Estado; y

b) la venta se haya efectuado de conformidad con la legislación de ese Estado y con lo dispuesto en el artículo 11 y en el presente artículo.

2. Las costas y gastos causados en el embargo preventivo o la ejecución y subsiguiente venta del buque se pagarán en primer lugar con el producto de la venta. Tales costas y gastos incluyen, entre otros, el costo de la conservación del buque y la manutención de la tripulación, así como los sueldos y otras cantidades y los gastos a que se refiere el apartado a) del párrafo 1 del artículo 4, realizados desde el momento del embargo preventivo o de la ejecución. El remanente se repartirá de conformidad con lo dispuesto en el presente Convenio, en la cuantía necesaria para satisfacer los créditos respectivos. Satisfechos todos los créditos, el saldo, si lo hubiere, se entregará al propietario y será libremente transferible.

3. Todo Estado Parte podrá establecer en su legislación que, en caso de venta forzosa de un buque varado o hundido tras su remoción por una autoridad pública en interés de la seguridad de la navegación o de la protección del medio ambiente marino, los gastos de esa remoción se pagarán con el producto de la venta antes que todos los demás créditos que estén garantizados con un privilegio marítimo sobre el buque.

4. Si en el momento de la venta forzosa el buque se halla en posesión de un constructor o de un reparador de buques que, con arreglo a la legislación del Estado Parte en que se realiza la venta, goza de un derecho de retención, el constructor o reparador de buques deberá entregar al comprador la posesión del buque, pero podrá obtener el pago de su crédito con el producto de la venta una vez satisfechos los créditos de los titulares de los privilegios marítimos mencionados en el artículo 4.

5. Cuando un buque matriculado en un Estado Parte haya sido objeto de venta forzosa en un Estado Parte, la autoridad competente librará, a instancia del comprador, un certificado que acredite que se vende libre de toda hipoteca, mortgage o gravamen inscrito, salvo los que el comprador haya tomado a su cargo, y de todo privilegio y otras cargas, a condición de que se den los requisitos establecidos en los apartados a) y b) del párrafo 1. A la presentación de ese certificado, el registrador estará obligado a cancelar todas las hipotecas, mortgages o gravámenes inscritos, salvo los que el comprador haya tomado a su cargo, y a inscribir el buque a nombre del comprador o a librar certificación de baja en el registro a los efectos de la nueva matriculación, según el caso.

6. Los Estados Partes velarán por que todo producto de una venta forzosa esté efectivamente disponible y sea libremente transferible.

Artículo 13

Ambito de aplicación

1. Las disposiciones del presente Convenio se aplicarán, salvo que en él se disponga otra cosa, a todos los buques de navegación marítima matriculados en un Estado Parte o en un Estado que no sea parte en el Convenio, a condición de que los buques de este último estén sujetos a la jurisdicción del Estado Parte.

2. Ninguna disposición del presente Convenio creará ningún derecho sobre los buques pertenecientes a un Estado o explotados por él y utilizados únicamente para un servicio oficial no comercial, ni autorizará la ejecución de ningún derecho contra tales buques.

Artículo 14

Comunicaciones entre los Estados Partes

A los efectos de los artículos 3, 11 y 12, las autoridades competentes de los Estados Partes estarán facultadas para comunicarse directamente entre ellas.

Artículo 15

Conflicto de convenios

Las disposiciones del presente Convenio no afectarán a la aplicación de ningún convenio internacional que establezca una limitación de responsabilidad ni a la de ninguna ley nacional dictada para darle efecto.

Artículo 16

Cambio temporal de pabellón

Cuando un buque de navegación marítima matriculado en un Estado esté autorizado a enarbolar temporalmente el pabellón de otro Estado se aplicarán las disposiciones siguientes:

a) A los efectos de este artículo, en el presente Convenio se entenderá por "Estado en que esté matriculado el buque" o "Estado de matrícula" el Estado en que estaba matriculado el buque inmediatamente antes del cambio de pabellón, y por "autoridad encargada del registro" la autoridad encargada del registro en ese Estado.

b) La legislación del Estado de matrícula será determinante a los efectos del reconocimiento de las hipotecas, mortgages y gravámenes inscritos.

c) El Estado de matrícula hará constar en su registro por nota de referencia el Estado cuyo pabellón el buque esté autorizado a enarbolar temporalmente; del mismo modo, el Estado cuyo pabellón el buque esté autorizado a enarbolar temporalmente requerirá a la autoridad encargada de la inscripción del buque que haga constar en su registro por nota de referencia el Estado de matrícula.

d) Ningún Estado Parte autorizará a un buque matriculado en ese Estado a enarbolar temporalmente el pabellón de otro Estado a menos que previamente se hayan cancelado todas las hipotecas, mortgages o gravámenes inscritos o que se haya obtenido el consentimiento por escrito de los beneficiarios de todas esas hipotecas, mortgages o gravámenes.

e) La notificación a que se refiere el artículo 11 se hará también a la autoridad competente encargada de la inscripción del buque en el Estado cuyo pabellón el buque esté autorizado a enarbolar temporalmente.

f) A la presentación del certificado de baja en el registro mencionado en el párrafo 5 del artículo 12, la autoridad competente encargada de la inscripción del buque en el Estado cuyo pabellón el buque esté autorizado a enarbolar temporalmente librará, a petición del comprador, un certificado que acredite la revocación del derecho a enarbolar el pabellón de ese Estado.

g) En ningún caso se entenderá que las disposiciones del presente Convenio obligan a los Estados Partes a autorizar a buques extranjeros a enarbolar temporalmente su pabellón ni a buques nacionales a enarbolar temporalmente un pabellón extranjero.

Artículo 17

Depositario

El presente Convenio quedará depositado en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 18

Firma, ratificación, aceptación, aprobación y adhesión

1. El presente Convenio estará abierto a la firma de todos los Estados en la Sede de las Naciones Unidas en Nueva York desde el 1º de septiembre de 1993 hasta el 31 de agosto de 1994 y después permanecerá abierto a la adhesión.

2. Los Estados podrán manifestar su consentimiento en obligarse por el presente Convenio mediante:

a) firma, sin reserva de ratificación, aceptación o aprobación;

b) firma, con reserva de ratificación, aceptación o aprobación, seguida de ratificación, aceptación o aprobación; o

c) adhesión.

3. La ratificación, aceptación, aprobación o adhesión se efectuarán mediante el depósito de un instrumento a tal efecto en poder del depositario.

Artículo 19

Entrada en vigor

1. El presente Convenio entrará en vigor seis meses después de la fecha en que 10 Estados hayan manifestado su consentimiento en obligarse por él.

2. Respecto de un Estado que manifieste su consentimiento en obligarse por el presente Convenio después de que se hayan cumplido los requisitos para su entrada en vigor, ese consentimiento surtirá efecto tres meses después de la fecha en que haya sido manifestado.

Artículo 20

Revisión y enmienda

1. El Secretario General de las Naciones Unidas convocará una conferencia de los Estados Partes para revisar o enmendar el presente Convenio, si lo solicita un tercio de los Estados Partes.

2. Todo consentimiento en obligarse por el presente Convenio manifestado después de la fecha de la entrada en vigor de una enmienda al presente Convenio se entenderá que se aplica al Convenio en su forma enmendada.

Artículo 21

Denuncia

1. El presente Convenio podrá ser denunciado por cualquier Estado Parte en cualquier momento después de la fecha en que el presente Convenio haya entrado en vigor respecto de ese Estado.

2. La denuncia se efectuará mediante el depósito de un instrumento de denuncia en poder del depositario.

3. La denuncia surtirá efecto un año después de la fecha en que el depositario haya recibido el instrumento de denuncia, o a la expiración de cualquier plazo más largo que se señale en ese instrumento.

Artículo 22

Idiomas

El presente Convenio se consigna en un solo original, cuyos textos en árabe, chino, español, francés, inglés y ruso son igualmente auténticos.

HECHO EN Ginebra el día seis de mayo de mil novecientos noventa y tres.

EN TESTIMONIO DE LO CUAL los infrascritos, debidamente autorizados al efecto por sus respectivos gobiernos, han firmado el presente Convenio.

DECLARATION MADE UPON ACCESSION -- DÉCLARATION FAITE LORS DE L'ADHÉSION

SYRIAN ARAB REPUBLIC — RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE

[Arabic text -- Texte arabe]

انضمام الجمهوريـة العربية السورية لهذه الاتفاقية لا يعني بأي حال الاعتراف بإسرائيل ولا يؤدي إلى الدخول معها في أي معاملة مما تنظمه أحكام هذه الاتفاقية.

لـذا فقـد أمـرنا بوضـع خـاتم الجمهوريـة العربـية السـورية ووقعـنا بـيدنا .

[Translation -- Traduction]

The accession of the Syrian Arab Republic to this Convention does not in any way constitute a recognition of Israel or entail entry into any dealings with Israel in the context of the provisions of the Convention.

[Translation -- Traduction]

Le fait que la République arabe syrienne ait adhéré à la Convention susmentionnée ne signifie en aucun cas qu'elle reconnaît Israël ni qu'elle conclura avec ce dernier l'une quelconque des transactions régies par les dispositions de ladite convention.

LIST OF PARTICIPANTS/LISTES DES PARTICIPANTS

Brazil, 28 March 1994	Brésil, 28 mars 1994
China, 18 August 1994	Chine, 18 août 1994
Denmark, 9 August 1994	Danemark, 9 août 1994
Finland, 29 August 1994	Finlande, 29 août 1994
Germany, 11 July 1994	Allemagne, 11 juillet 1994
Guinea, 18 November 1993	Guinée, 18 novembre 1993
Morocco, 23 August 1994	Maroc, 23 août 1994
Norway, 31 August 1994	Norvège, 31 août 1994
Paraguay, 24 May 1994	Paraguay, 24 mai 1994
Sweden, 2 June 1994	Suède, 2 juin 1994
Tunisia, 24 November 1994	Tunisie, 24 novembre 1994